الدكتــور عبد الله بوصوف

مؤامرة منتصف دجنبر

مؤامرة
منتصف
دجنبر

الدكتــور عبد الله بوصوف

مؤامرة منتصف دجنبر

مؤامرة منتصف دجنبر

المـــــــــؤلف : الدكتور عبد الله بوصوف

الـــناشـــــــر : الدكتور عبد الله بوصوف

الإيداع القانوني : 2023MO0537

ردمك : 978-9920-9538-4-9

الطبعة الأولى : 2023 / 1444

السحب : مطبعة أمين كراف - سلا

المغرب، وماكينة الوحل الإعلامي والسياسي الأوروبي...
مكاشفة لابد منها...

لقد أشركت إحدى الخطابات الملكية السامية «القوى الحية» في عمليات التنمية والدفاع عن المكتسبات الوطنية المختلفة وكذا الوحدة الترابية والوطنية، وهو التكليف / التشريف الذي يجعل من كل ضمير وطني حي ومن كل صانعي الرأي العام.. جنديا في كتيبة الدفاع عن مقدسات الوطن، سواء بالخارج أو الداخل.. كما يجعل منه «كشافا ضوئيا» ينير طريق الحقيقة من جهة، ويكشف زيف «روايات» أعداء الوحدة الوطنية والترابية الملغومة بالمغالطات، والتحايل على الحقائق، ودموع التماسيح من جهة ثانية... والرفع من درجة اليقظة من جهة ثالثة...

خاصة أمام تكالب العديد من الجهات من أجل نسف

المجهودات المغربية في موضوع صحرائه المغربية، أو تشويه صورته بالخارج، أو من أجل عرقلة المسلسل الديمقراطي والتنمية البشرية...

ولعل التقارير السنوية لبعض المنظمات الحقوقية «المخدومة» على مقاسات ضرب الوحدة الترابية وزعزعة الاستقرار المغربي، أو تسخير «ماكينة» إعلامية قذرة من أجل التشهير برجالات المغرب بالخارج، أو شراء ولاءات وأصوات بعض المنظمات من أجل منح بعض الجوائز «المشبوهة» لأشخاص يتخذون من سب وشتم المغرب خبزهم اليومي وبرنامج حياتهم...

لقد عشنا هذه اللحظات مع أحداث ارتبطت برفع دعاوى قضائية ضد مصالح المغرب أو في قضية «بيغاسوس» أو في قضية «قطرغيت»... مع وجود قاسم مشترك بين كل هذه الأحداث والوقائع، وهي أنها تتم عبر «ماكينة» الصحافة الاستقصائية، التي تتكون عادة من آليات إعلامية معروفة بعدائها التاريخي للمغرب ولرموزه... وتضم المنابر نفسها و بخلفية المؤامرة والحقد نفسهما، وقد تستعين

ببعض «ضعاف النـفوس» من المحسوبين علينا بالمغـرب أو بالخـارج... مستغلين الثورة الرقمـية الهائـلة، وسـرعـة انتقال الأخبار الزائفة «الفايك نيوز»، وسخاء النظام العسكري الجزائري، وحقيبته الوطنية سونطراك...

لكل هذا، فإن التكليف / التشريف الملكي للقوى الحية المغربية... يضعها أمام مسؤوليتها الأخلاقية وواجبها الوطني، ويزيدها جرعة أقوى، ويدفعها لرصد كل ما يقوم به الأعداء على المستوى الأكاديمي والجامعي والإعلامي والتوثيقي... ويدفعها لتنظيم طريقة الرد عليهم بحكمة وموضوعية من داخـل المنظـمات الحقـوقية والجامعات والمعاهد ومراكز التفكير ومن خلال التآليف والتحقيقات الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإعلامية المغربية والدولية...

عبد الله بوصوف

البرلمان الأوروبي بين مطرقة «اللوبيات» وسؤال مدونة الأخلاقيات...!

لم يكن ليصدق أحد كل هذا التوهج والاهتمام الإعلامي العالمي بكل من قطر الدولة المنظمة لكاس العالم 2022.. والمغرب الدولة التي سحب فريق أسودها بساط التألق من تحت أقدام دول عريقة في كرة القدم، كبلجيكا وإسبانيا... وليقف «التسونامي المغربي» عند دور نصف نهائي بعد خسارة أمام فريق الديوك الفرنسي، بطل العالم بروسيا سنة 2018، ووصيف بطل العالم في مونديال قطر 2022...

ويبدو أن تفاصيل التنظيم الخرافي لمونديال قطر، وتداول الإعلام العالمي لصور تخص البنية التحتية والمؤهلات والقدرات الطبيعية والبشرية في دولة قطر.. من جهة، وخروج العالم فرحا عند كل فوز وعند كل تأهل للمنتخب المغربي

في امتداد جغرافي وإنساني رهيب، حيث كانت الراية المغربية حاضرة في كل ساحات عواصم العالم، وكأن الفريق المغربي هو فريق كل تلك الشعوب في البلاد الإسلامية والعربية والإفريقية والآسيوية... من جهة ثانية، كل هذا لم يكن ليصدقه حتى أكبر المتفائلين.. لكنه حدث بالفعل وعشناه ولمسناه ووثقناه...

ونعتقد أن العالم كان يتوقع تنظيما عاديا للمونديال من طرف دولة صغيرة ليس لها تاريخ في كرة القدم... لكن حصل العكس، ورفعت قطر سقف التنظيم، سواء من حيث التكلفة التي فاقت 220 مليار دولار، أو من حيث توظيف الثورة التكنولوجية والرقمية... كما كان العالم يتوقع مشاركة مغربية عادية أقصاها دور الثمن... لكن حصل العكس وأطاح الأسود المغاربة بفرق لها تاريخ وحاصلة على ألقاب قارية وعالمية ولها بطولات قوية... ووصل إلى نصف النهاية في حدث تاريخي رياضي غير مسبوق من طرف فريق مغربي / إسلامي / إفريقي... وأثبت كل من قطر والمغرب بأنه ليس كل البجع أبيض...

لقد تعودنا في مثل هذه الظروف أن يطل علينا أحد «مفسدي الأفراح»، وكأنه ليس لنا الحق في الفرح والاحتفال.. لكن العالم كان شاهدا على كل حملات التشويه والابتزاز منذ إعلان عن تنظيم قطر لكأس العالم في دجنبر من سنة 2010 واستمرت الحملة حتى بعد انطلاق المونديال. ونحن بهذا لا ندافع عن قطر، لأنها دولة لها مؤسساتها السيادية القادرة على تقديم الجواب والرد وبالطريقة التي تختارها قطر..

لكن مهندسو الحملات الابتزازية... لم يتحملوا لحظات الفرح والفوز والفخر بكل الوطن العربي وإفريقيا.. لم يتحملوا ارتفاع أسهم قطر والمغرب في سوق النِّدِّيَّة ودخولهم لنادي الكبار.. فكان أن رفعت من درجتها بمتابعة سياسيين وبرلمانيين في البرلمان الأوروبي... بإصدار قضاة بروكسيل يوم 9 دجنبر الحالي أوامر القبض والتحقيق مع اليونانية «ايفا كايلي» نائبة رئيس البرلمان الأوروبي، ونائب برلمان أوروبي سابق ومساعده (من إيطاليا) وآخرون... أما التُهم، فهي التوصل بأموال من أجل تحسين صورة قطر...

لذلك عُرف هذا الملف في وسائل الإعلام بقطرغيت... Qatargate.. كان من نتائجها السريعة إقالة اليونانية من منصبها كنائبة رئيسة البرلمان الأوروبي وتجميد جميع أصولها وأموالها باليونان، والتحقيق مع كل من النائب الأوروبي السابق بانزيري ومساعده... وهي التهم التي رفضتها قطر جملة وتفصيلا في بيان أصدرته وزارة الخارجية القطرية... وكان لابد من إقحام المغرب لإضافة الإثارة والتشويق في الحفلة التشهيرية المقامة في بروكسيل... وتعمد إقحام شخصيات مغربية من قامات وازنة في الوطنية والاستقامة... والقول بعلاقتها مع شبكة الإيطالي أنطونيو بانزيري.. الذي كان يخدم قضايا المغرب بالبرلمان الأوروبي..

تم استدعاء البرلمان الأوروبي بشكل عاجل يوم 15 دجنبر للتداول في الأمر وبإعلان رئيسة البرلمان الأوروبي المالطية «روبيرتا ميتسولا» عن حزمة إصلاحات واسعة من بينها مراجعة مدونة سلوك البرلمان الأوروبي وحل جميع لجان الصداقة مع الإتحاد الأوروبي وإلغاء امتيازات قطرية بخصوص التأشيرات وغيرها... وأضافت أن البرلمان

ليس للبيع وأن المذنبين تم إيقافهم وسيخضعون لإجراءات قانونية...

ويظهر الأمر وكأنه عملية تطهيرية من داخل جسم مؤسسة البرلمان الأوروبي.. وإعلان بزوغ عهد جديد من الصرامة والاستقامة داخل المؤسسة التشريعية التي طالما كانت تمثل ضمير مؤسسات الإتحاد الأوروبي... فهل كان الأمر كذلك..؟ أم أن المتهمين هم فقط «كبش فداء» لعملية تشويه وشيطنة مدفوعة الأجر...؟ مادام أن المتهمين ليسوا من الصف الأول أو الثالث.. فاليونانية «ايفا كايلي» هي فقط أحد النواب 14 لرئيسة البرلمان الأوروبي، كما أن الإيطالي بانزيري هو نائب أوروبي سابق ومساعده يشتغل مع نواب آخرين ونقابي آخر... وبالتالي من السهل التضحية بهم في ملف فساد مالي... وتلطيخ سمعة شخصيات وازنة قطرية ومغربية... !

لقد كان التصعيد الإعلامي المبالغ فيه مثيراً لكثير من الشكوك... فقد ترك الإعلام الغربي جانبا الأحداث في أوكرانيا ومظاهرات إيران وأزمة الطاقة والمهاجرين

وغيرها.. وأمطر الرأي العام الدولي بمقالات غزيرة في اليوم الواحد إلى حد التخمة... حول قضية الفساد المالي بالبرلمان الأوروبي وإقحام المغرب وقطر...

في حين عجزت تلك التقارير عن تقديم الفرق بين الرشوة / الفساد المالي وبين أعمال مجموعات الضغط في محيط مؤسسة البرلمان الأوروبي... ولماذا لم تعتبر تلك الجهات استثمارات قطر كرشاوي كبرى أو فساد مالي كشرائها أسهم شركات السيارات الكبرى الألمانية واسهم Deutsche Bank ، وشراء معارض Harrods البريطانية و20% من مطار Heathrow، وشراء ماركات عالمية إيطالية Valentino وقصور وأحياء راقية بميلانو الإيطالية... وشراء فريق باريس لكرة القدم وموانئ فرنسية وعقارات مهمة في بلجيكا وهولندا وإسبانيا... لماذا لم تطعن تلك التقارير في اتفاقيات دولة قطر مع أعرق الجامعات الأمريكية والفرنسية والبريطانية... وكيف تصف الدعم القطري للجامعات الأمريكية بالتمويل وليس بالرشوة حيث فاقت بين سنتي 2011 و2017 حوالي مليار

دولار...؟

التحقيقات نفسها عجزت عن الكشف عن نتائج كتاب «أوراق قطر» الصادر سنة 2019 من تأليف صحافيين فرنسيين واتهام قطر بتمويل الإسلام السياسي بأوروبا... لا أحد كشف للرأي العام عن أسماء المتورطين وعددهم وعن طبيعة العقوبات... ملايين الدولارات لم نعرف مصيرها واكتفى كتاب «أوراق قطر» بالكشف عن مصدرها فقط...؟

وعندما تم إقحام المغرب في ملف الفساد المالي بالبرلمان الأوروبي.. فقد تم ربطه بملف الوحدة الترابية والوطنية.. واتفاقية الفلاحة والصيد البحري...!

ومادامت تلك الجهات تدعي الشفافية دون تطبيقها.. فإننا سنكون أكثر جرأة منها بطرح بعض الإشكالات المتعلقة بالشفافية داخل وفي محيط البرلمان الأوروبي... إذ تُعتبر بروكسيل أكبر حاضنة لمجموعات ضغط في العالم بعدد يفوق 11,800 مسجلة في سجل الشفافية داخل اللجنة

الأوروبية.. وتعمل تلك المجموعات بالتعاون مع البرلمانيين والمنظمات والجمعيات على عدم المصادقة على قوانين أوروبية ضد مصلحة الجهات التي تمثلها تلك «اللوبيات» أي مجموعات ضغط... وطبعًا هو عمل تنتظر من أجله تلك «اللوبيات» أتعابا أو عمولات أو واجبا عن عمل.. لذلك لا يجب أخلاقيا وصفه بالفساد أو الرشوة..!

المثير هو أن إقحام المغرب في ملف قطر دفع مهندسو الحملة الى الاستعانة بأوراق ومراسلات وصور قديمة (سنوات 2013 و2014 و2015...) تجمع بانزيري مثلا بالسفير عبد الرحيم عثمان... وصفتها بالسرية، في حين أن بعضها منشور في بعض المواقع المغربية الرسمية وليست هناك حاجة الى خدمات «هاكر» لاختراق أنظمة أو مراسلات...

فاذا كان الإيطالي بانزيري هو رئيس اللجنة البرلمانية المختلطة المغربية الأوروبية عن الجانب الأوروبي والسفير عبد الرحيم عثمان هو الرئيس عن الجانب المغربي منذ سنة 2011... فإن لقاءهما سواء في بروكسيل أو الرباط أو

تبادل المراسلات والزيارات هو من صميم عملهما.. كما أن مناقشة ملفات الصحراء المغربية والفلاحة والصيد البحري داخل اللجنة المختلطة هدفه هو تقريب وجهات النظر وتفادي أي انزلاق يهدد مصلحة هذا الطرف أو ذاك... وهذا أيضا من صميم عمل اللجنة البرلمانية المختلطة... وتشاء الصدف أن يتم تعيين «عبد الرحيم عثمون» سفيرا لدى دولة بولونيا سنة 2019 وفي السنة نفسها لم يعد الإيطالي «بانزيري» نائبا أوروبيا.. بل اكتفي بخلق منظمة حقوقية ومقرها بروكسيل.. بمعنى أن العلاقة بينهما انتهت سنة 2019 ...

أكثر من هذا، فإذا كانت بروكسيل تسمح بعمل مجموعات ضغط لصالح العديد من الدول والأنظمة تحت العديد من المسميات كلجان الصداقات مثلا... فهذا يعني أن المشكل هو في طريقة عمل مؤسسة البرلمان الأوروبي التي رهنت قراراته وتوصياته بأداء اللوبيات المتحكمة في دواليب السياسة والاقتصاد... مع التذكير بأن قضية الفساد المالي للبرلمان الأوروبي لسنة 2022 ليست هي المرة الأولى، بل هناك سابقة في سنة 2011 كان وراءها

برلمانيون أوروبيون من النمسا وسلوفينيا ووزير روماني سابق حيث وصل المبلغ الى 100 ألف أورو مقابل إصدار تدابير تخص المجال البنكي...

ومادام الشيء بالشيء يذكر، فإن تواجد أكثر من 11 ألف مجموعة ضغط مسجلة في سجل الشفافية باللجنة الأوروبية.. يدفعنا للتساؤل عن مجموعات الضغط التابعة لجنرالات النظام الجزائري وعن صفات أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية/ الأوروبية...؟ وكيف تقوم بالدعاية والتحريض ضد الوحدة الترابية والوطنية المغربية..؟ وكيف يُفسر تقاعس وسائل الإعلام الإيطالي مثلا عن كشف تفاصيل مالية تسلم لجهات مرتشية بالبرلمان الأوروبي أو اللوبيات من أجل الترويج لأطروحة الانفصالين..؟ مقابل الاهتمام غير مسبوق للمواقع والجرائد الإيطالية بإقحام شخصيات سيادية مغربية في ملف فساد مالي داخل البرلمان الأوروبي..؟ فهل تلك المواقع والجرائد الإيطالية تشتغل لصالح النظام العسكري الجزائري كمجموعات ضغط خارج بروكسيل... خاصة وان إحدى الجرائد النشيطة خلال هذه

الحملة تعاني من ضائقة مالية كبيرة تهددها بالتوقف عن الإصدار الورقي..؟

لا أعتقد أن تداعيات فبركة ملفات فساد مالي بالبرلمان الأوروبي واتهام قطر أو المغرب سيمر مرور الكرام خاصة وأن قطر لمحت إلى اتخاذها إجراءات قد تؤثر في المجال الطاقي لأوروبا... في حين أن المغرب ينتظر قيام سلطات بروكسيل بفتح تحقيقات حول شبكات النظام الجزائري بالبرلمان الأوروبي ليس لتلميع صورة النظام العسكري بأوروبا ولكن ضد الوحدة الترابية، لأنه حينها سيكون قد نظف المؤسسة التشريعية من أكبر بؤرة فساد مالي وسياسي وأخلاقي.. كما يمكن للإعلام الغربي والإيطالي خصوصا تسميتها بالجزائرغيت Algerigate ... وإلى ذلك الحين يحتفظ المغرب بكل حقوقه في الدفاع عن صورته وعن مقدساته السيادية والترابية.. بكل الطرق القانونية وبكل الشفافية الممكنة..

إمبراطورية Agnelli الإيطالية.. المقامر فـي لعبة الجزائرغيت... Algerigate

في الوقت الـذي يصنع فيه المغرب فرحه الجماعي بالاستقبال الملكـي والشعبي الكـبير لأسود الاطلس يوم 20 دجنبر بعد الأداء التاريخي في مونديال قطر 2022 واحتلاله المرتبة الرابعة.. وبتقديمه لصورة المغرب الجديد، مغـرب العائلة ومغـرب التاريخ ومغـرب المعمار ومغرب الأمة ومغـرب الحُلم ومغرب التحدي.. لازال البعض يتحين الفرص لتشويه تلك الصورة الرائعة ويحاول إفساد فرحة أُمّة استقبلت أشبالها في خريف سنة 2022...

لقد قِيل، إنه يمكنك أن تكذب على جميع الناس بعض الوقت، ويمكنك أن تكذب على بعض الناس طوال الوقت، لكن لا يمكنك أن تكذب على جميع الناس طوال الوقت... وهو ما ينطبق بدقة على ما تعرفه قضية «قطر

غيت» Qatargate من تسابق بعض المنابر الإعلامية الأوروبية لتحريف الحقائق واستباق نتائج تحقيقيات المكتب الفيدرالي البلجيكي.. وإغراق صفحات الويب بتحاليل تهدف الى إقحام المغرب عنوة في قضية ليس طرفا فيها حسب صك قرار مكتب المدعي الفيدرالي البلجيكي ليوم 9 دجنبر والذي جاء فيه «بلد في الخليج الفارسي يحاول التأثير على القرارات الاقتصادية وسياسات البرلمان الأوروبي بتقديم رشاوي وهدايا ثمينة لأطراف ثالثة لها مواقع سياسية واستراتيجية داخل البرلمان الأوروبي...».

بمعنى أن صك الاتهام الأصلي لم يرد فيه أصلا اسم الدولة الخليجية المتهمة «قطر»، بل من قام بالاتهام هو جريدة Le soir وأسبوعية Knack البلجيكيتين حيث كشفوا عن تحقيقات الشرطة القضائية الفيدرالية وأكدوا بناءً على مصادرهم «العليمة» أن الأمر يتعلق بدولة قطر...

وقد نسلم «جدلًا» بهذا المنحى إذا أعدنا قراءة كرونولوجية رفض بعض الجهات تنظيم كأس العالم بقطر منذ دجنبر من سنة 2010... بدءا بتفجير قضية

رشوة موظفي الفيفا من أجل التصويت لصالح قطر، ثم نشر Sanday Time سنة 2014 لتحقيقا حول «محمد بن همام» وتقديم رشاوي بقيمة 5 مليون دولار لموظفي الفيفا.. وتتوالى التحقيقات البريطانية مع The Guardian التي نشرت أرقام ضحايا وموتى أشغال بناء ملاعب ومنشآت مونديال قطر حيث تجاوزت رقم 6500 قتيل منذ سنة 2010.. تم تحقيق New york Time والذي حدد بلد المهاجرين الأكثر ضررا أي Nepal التي وصل رقم ضحاياها 2100 مهاجر منذ سنة 2010.. بالإضافة إلى انتقادات تهم الديمقراطية والحقوق الفردية وحقوق المرأة والعمال ونظام الكفالة...

وقد كان ضروريا من تحرك دولة قطر من اجل تحسين صورتها بالخارج خاصة داخل مؤسسات القرار بالاتحاد الأوروبي من خلال مجموعات «اللوبيزم» أو من خلال إصلاحات مهمة تخص ظروف العمل وإصلاح نظام «الكفالة» وتعويض أسر الضحايا..

وهذا يعني تبادل زيارات مسؤولين قطريين في مجال الشغل كوزير الشغل القطري مثلا بدول أوروبا والبرلمان

الأوروبـي أو استقبالهم بالدوحة أو كذا التعاون وتكليف مجموعات الضغط ببروكسيل من أجل التأثير على قرارات البرلمان الأوروبي وتحسين صورة قطر...

وهو ما يدفعنا من جديد لإعادة قراءة كرونولوجيا تصريحات بعض مسؤولي البرلمان الأوروبي في قضية قطر.. ومنها تصريح نائبة رئيس البرلمان الأوروبي Eva kaili يوم 21 نوفمبر في جلسة عمومية وقولها أن قطر هي رائدة في حقوق العمال... ليتبعه مصادقة البرلمان الأوروبي يوم 24 نوفمبر على قرار بخصوص وضعية حقوق الإنسان بقطر.. وسيعرف فاتح دجنبر مناقشة الملف داخل لجنة الحرية المدنية والعدالة والشؤون الداخلية...

وبهذا المعنى، فان التحقيق مع اليونانية Eva kaili بصفتها نائبة رئيس البرلمان الأوروبـي له ما يبرره لأنها أصدرت تصريحات لصالح قطر خاصة بعد ضبط كميات كبيرة من الأمـوال في بيتها مما وضعها في حالة تلبس أفقدتها «الحصانة»، كما يبرر التحقيق مع رفيقها الإيطالي Francisco giorgi باعتباره مساعدا لبرلماني أوروبي حالي

وآخر سابق وهو Antonio Panzeri، الذي حجزت الشرطة البلجيكية أموال بداخل بيته بصفته رئيسا لمنظمة Fight impunity المتخصصة منذ تأسيسها سنة 2019 في الترافع ضد عدم العقاب في قضايا حقوق الإنسان والعدالة العالمية... وآخرون حوالي 60 برلماني ومساعد برلماني وحامل حقيبة... وهنا يتساءل القارئ العاقل.. إذن ما علاقة المغرب بكل هذا..؟ وما موقعه من الإعراب..؟

لقد اعتقدت الجزائر انه بإقحامها للمغرب في قضية «قطرغيت» ستكون أولًا، قد هزت مكانة وصورة المغرب بين شركائها الأوروبيين. وثانيًا زعزعة المؤسسات السيادية المغربية بإقحامها لأسماء بعض موظفيها، أو من خلال علاقات عمل داخل مؤسسات رسمية محترمة كاللجنة البرلمانية المختلطة الأوروبية المغربية.. ثالثاً، أنها تقدم هدية مسمومة لقطر الشقيقة...

لأجل هذا فقد تحركت «لاريبوبليكا» الإيطالية La repubblica بالترويج بقوة قصد إقحام المغرب.. وقد يعود نفس القارئ للتساؤل.. وما علاقة لاريبوبليكا بالجزائر..؟

وهنا يكفي أن نذكر بمالك جريدة لاريبوبليكا أي عائلة Agnelli وإمبراطوريتها الإعلامية من خلال مؤسسة Gedi Agnelli والتي تملك اسهم في جرائد: .La repubblica Corriere della sera. Espresso. Limes. secolo XIX .. بالإضافة إلى 13 جريدة محلية ومحطات راديو. ودور نشر... كما أن إمبراطورية عائلة Agnelli هي مالكة فريق Juventus العريق لكرة القدم وأيضا لمجموع شركات صناعة السيارات FIAT بطورينو...

وهنا يكفي أن نذكر بالاتفاق . الإطار الموقع بين الحكومة الجزائرية وشركة FIAT في 13 أكتوبر سنة 2022 والتعهد بإنتاج 90,000 سيارة FIAT سنوياً، الاتفاق تضمن تخصيص 40 هكتارا لبناء المصنع بوهران، و80 هكتارا أخرى تخصص لموزعين... أي أن هناك مقابل لإمبراطورية عائلة Agnelli عبر شركاتها في Exor ... holding

لذا فاهتمام إمبراطورية عائلة Agnelli بملف «قطرغيت» لم يكن عملا إحسانيا أو سبقاً صحفياً، بل

وراءه مكاسب مالية واقتصادية وسياسية.. تهدف من خلاله الجزائر عبر Agnelli تشتيت انتباه الرأي العام عن قطر وتوجيه رادارات الاتهام للمغرب... وحتى في هذه النقطة فقد حاول النظام الجزائري نسج علاقة منطقية لإبعاد شبهة التعاون بين المخابرات الجزائرية وصحيفة «لاريبوبليكا» التي تعاني من انخفاض في مبيعاتها، ورغبة قطر في شراء فريق Juventus لكرة القدم المملوك لعائلة Agnelli ... وأن مجرد إقحام المغرب سيبعد الأنظار عن استثمارات Qatar Investment Authority في إيطاليا التي فاقت 5 مليار دولار خلال 15 سنة الأخيرة وأنها تزود إيطاليا ب10٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي والشراكة بين ENI الإيطالية وQatarEnergy القطرية...

لقد استثمرت قطر في كل شي بإيطاليا بدءًا من العمارات والأحياء السكنية الراقية الي الفنادق الفاخرة والمستشفيات واسهم في شركة Meridiana للطيران... ومرورا بضخ 22 مليون أورو لبناء مساجد ومدارس قرآنية بإيطاليا حسب ما جاء في كتاب «أوراق قطر» الصادر سنة

2019... وانتهاءً بفوز شركات إيطاليا WeBuild بطلبات بناء ملعب «البيت» أو «بيت الصحراء» الذي عرف افتتاح مونديال قطر 2022 وخط ميترو وإرسال 600 عسكري ودركي إيطاليا من اجل حماية المونديال.. كما أن مهندسين إيطاليين هم من بنى متحف الماء بقطر وأول من بنى كنيسة كاثوليكية... ويكفي أن نذكر باللمسات الإيطالية في حفل الافتتاح الخرافي للمونديال من خلال شركة إيطالية Balich world wide shows المملوكة للإيطالي Marco Balich...

فهل كانت تعني «لاريبوبليكا» الإيطالية وشقيقاتها في مجموعة Gedi، أن أي هجوم على قطر هو هجوم على مصالح إمبراطورية عائلة Agnelli..في قطر أو في الجزائر ..؟ وهل إعادة نشر لاريبوبليكا «لخزعبلات» عميل المخابرات الجزائرية Chris Coleman أو محمد امبارك هو رد لتحية مصنع FIAT بوهران وإنتاج 90.000 سيارة سنويا..؟

لكن كل هذا هو هدية جزائرية مسمومة لقطر... إذ

أن تدهور العلاقات القطرية / الأوروبية سيجعل من الجزائر المورد القريب من أوروبا بالغاز الطبيعي لتعويض الروسي.. مما سيسمح لها بموقع اقوى ليس لخدمة مصالح الشعب الجزائري الشقيق... لكن لخدمة شرذمة الانفصاليين بمخيمات العار بتندوف...

1ـ بروكسيل الشجرة التي تخفي غابة... Belgigate

إن ما يجري الآن من انزلاقات في قضية «قطرغيت» تجعل منها معركة إعلامية أكثر منها قضية أخلاقية أو قضائية.. قد تعبث بمصداقية البرلمان الأوروبـي وبسرية التحقيقات الفيدرالية وباستقلالية القضاء البلجيكي..بحيث اصبحنا أمام مهزلة سياسية كبيرة، إذ في الوقت الذي تخلو كل وثائق الاتهام من تفاصيل تخص المغرب.. نجد جرائد ومواقع إيطالية تابعة لهولدينغ عائلة Agnelli والتي تربطها بالجزائر علاقات اقتصادية كبيرة كمصنع سيارات FIAT بوهران ..تُمطِر مُرتادي المواقع الإلكترونية بقصاصات من مكتب المخابرات الجزائرية حيث تكتفي لاريبوبليكا وشقيقاتها بالترجمة فقط... وتكتمل فصول المسرحية بإعادة نشرها من طرف مواقع أخرى لها سوابق عدائية مع

المغرب نذكر منها مثلا Il Mundo وEl pais وفرنسا 24 وMediapart ومجموعة Lena ... تحت اسم الصحافة الاستقصائية، وكأنها بتوظيفها لهذا الجنس الصحفي فإنها ستضفي على مضمونها «قداسة إلهية» في حين اصبح معروفا لدى الجميع أنها تشتغل لحساب أجهزة استخباراتية ومنظمات مشبوهة... !

وهي انزلاقات لم تقف عند هذا الحد ،إذ أصيب الرأي العام بتخمة من عناصر تمويهية قديمة... حتى أن البعض شبه ما يقع الآن بمسلسلات نيتفليكس Netflix خاصة اذا علمنا أن قاضي التحقيق البلجيكي Michel claise هو كاتب قصص بوليسية نال عن بعضها جوائز... ونحن هنا لا نشكك في نزاهة الرجل إذ أن تاريخه في متابعة جرائم الأموال شاهد عليه حتى لُقِب ب « Le chérif» الذي تخشاه الأبناك والبنكيين، كما تشهد له حجم أموال الغرامات التي جناها لخزينة بلجيكا... لكن هناك خيط رابط بين ما يعيشه في مكتب التحقيقات الفيديرالي، حيث يصرح بأن بلجيكا تحارب جرائم الأموال والتبييض.. بالمنجنيق.. يعني

باستعمال أدوات قديمة، وبين قصصه البوليسية حيث يوظف خياله وآخر التقنيات للإيقاع بهم بين دفات قصصه...

فالكاتب Michel claise وهو يتطرق لملف عصابات المافيا في روايته Crime d'initié الصادرة في دجنبر 2021، يوظف أسماء أبطال إيطاليين وصينيين حول ميناء «انفيرس».. ولا نظن أن الكاتب العبقري Michel claise سيوظف الأسماء والأماكن اعتباطا، بل للأسماء والأماكن دلالات ورسائل ظاهرة وباطنة.. كما انه في Souvenires du Rif حيث يتحدث عن عصابات المخدرات بالمغرب والتحقيقات البوليسية.. وقد نبه بعد النقاد إلى أن التفاصيل الواردة في قصة «ذكريات الريف» تغيب عن السائح العادي ولا يعرفها إلا من خبر الريف المغربي وجالس أبناءه... !

وهذا يعني فرضية أن القاضي Michel claise يتأثر في تحقيقاته القضائية بأحكام جاهزة سواء عن الإيطاليين والصينيين وربطهم بعصابات المافيا أوعن الريف المغربي وربطه بعصابات المخدرات... من خلال قوة الحكي التي يتمتع بها الكاتب ..Michel claise لكن هل هي صدفة

أن القاضي البلجيكي يختزل قصص المافيا والمخدرات في روايات بحديثه فقط عن المغرب وإيطاليا..؟

فهل نحن أمام قاضي بلجيكي يحاول تقليد القاضي الإيطالي Di Pietro الذي فجر ملف «الأيادي النظيفة» سنة 1992.. وتقلد بعدها منصب وزير في حكومة بلاده بعد خلقه لحزب «إيطاليا القيم».. لينتهي به المطاف في طيات النسيان...؟ أم نحن أمام قاضي بلجيكي يحاول التذكير «بنداء جنيف» الذي اطلقه 7 قضاة أوروبيين من اجل محاربة الرشوة وجرائم الأموال في فاتح أكتوبر سنة 1996...؟ أم أننا أمام قاضي تحقيق يتمتع بشخصية قوية وبعيد عن أي توجه سياسي أو أيديولوجية فكرية..؟

ولأن لا شيء متروك للصدفة فإننا نذكر أن توقيع صكوك الاتهام يوم 9 دجنبر لم يكن صدفة.. إذ جاء أثناء احتفالات العالم بانتصارات أسود الأطلس وكذا إشادة مطلقة بتنظيم غير مسبوق لمونديال قطر... كما نذكر بتصريح «روبيرتا ميتسولا» وقولها بعلمها بتنسيق بين أجهزة البرلمان الأوروبي وأجهزة بلجيكا.. فإن هذا ينفي

عن قضية «قطرغيت» كل عناصر المفاجأة أو الزلزال... لكن يظل السؤال.. من أعلن ساعة الصفر لانطلاق التحقيق مع المتهمين..؟ وهل يمكن اعتبار «فبركات» المخابرات الجزائرية كمصدر لجميع التحقيقات الإعلامية الإيطالية وشقيقاتها... لإقحام المغرب في ملف «قطرغيت»، دليل على تورط الجزائر في الملف، لأن كرونولوجية الوقائع تجعلنا أمام Algerigate حقيقية..؟

الأكيد هو أنه لا يمكن وصف ما جرى في قضية «قطرغيت» بالزلزال.. لأنها ليست المرة الأولى ولعل ذاكرة القاضي الشجاع والكاتب اللامع Michel claise لازالت منتعشة بتحقيقه الشخصي في قضية رشوة وتبييض وتعسف في استعمال السلطة.. وحجز ما قيمته 2 مليون أورو ... بين بوخاريست (رومانيا) وبرلماني أوروبي من صقلية في أبريل من سنة 2018... لكن لا احد يعلم نهاية هذه القضية لا في مكتب القاضي ولا في احدى قصصه البوليسية...

كما انه لا يمكنه أن تكون زلزالا في بيئة جيولوجية تعج بأكثر من 12 الف مجموعة ضغط «اللوبي» مسجلة

بشكل رسمي في سجل الشفافية باللجنة الأوروبية ويشتغل بها اكثر من 30 ألف وهناك من يقول 40 ألف.. بمدينة بروكسيل لتتجاوز بذلك مدينة واشنطن الأمريكية... هذا دون حساب المجموعات والمنظمات الغير المسجلة مما يجعل من مدينة بروكسيل ثكنة لجيوش من السماسرة والمؤثرين والمنظمات والإعلاميين والنقابات والجمعيات ومجموعات تفكير وممثلي 007 للعديد من الشركات والأنظمة وغيرها... بحيث قد يغشى على البعض، إذا علمنا انه لكل برلماني أوروبي من 704 هناك 42 من أفراد مجموعات الضغط... 30,000... حيث يصف البعض مدينة بروكسيل بالبؤرة السياسية والبعض الآخر بجنة مالية أو «جنة ضريبية»...

لكن كيف لم يسمع قضاة التحقيق الفيدرالي البلجيكي وفي مقدمتهم Michel claise عن قضية تورط رئيسة المفوضية الأوروبية « أورسولا فان دير لاين « في قضية المفاوضات السرية للقاح فايزر أثناء الكوفيد التي تفجرت إعلاميا في 30 يناير 2022...؟ وكيف لم يشارك في

الجدل القانوني بخصوص الطبيعة القانونية للرسائل النصية Ursula von der leyen وعلاقتها بقواعد الشفافية..؟ وهل لم يعلم باستقالة زوج رئيسة المفوضية «اورسولا» لتنازع المصالح باشتغاله في مركز البحث بمدينة بادوفا الإيطالية الذي توصل بتعويضات أو إعانات مالية أوروبية... ؟

و نختم أخيرا بتقرير لجهاز محاربة الرشوة لدى المجلس الأوروبي GRECO بخصوص الفترة 2021/2019 حيث صرح رئيسه Marin Mrcela .. بانه على الحكومات الرفع من درجة الشفافية والمسؤولية فيما يخص «اللوبيزم» ..حتى نضمن للمواطنين إمكانية التعرف على اللاعبين المؤثرين في القرارات السياسية في انتظار نقص خطر ممارسات الرشوة...»

نشير الى أن تقرير GRECO قُدم في شهر يونيو من سنة 2022 أي قبل قضية «قطر غيت» بستة شهور... فمن لازال يشك في حقيقة «بلجيكاغيت» Belgigate... ؟

2 - بروكسيل الشجرة التي تخفي غابة... Belgegate

الاعتراف سيد الأدلة... !

قد يعتقد البعض أن قولنا بتورط الجزائر في قضية «قطرغيت» وفضح أدوات كتيبة إعلامية كبيرة تعمل بأوامر المخابرات الجزائرية من قبيل مواقع وجرائد خاصة إيطالية وأجهزة أمنية غربية... وإصرارها على إقحام المغرب وإغراق الويب باسم المغرب كطرف أساسي في القضية... هو من باب الانتماء للوطن... لأننا بذلك قد نساهم من حيث لا ندري بأضعاف الموقف المغربي القوي في قضية تحاول أجهزة أمنية معلومة أن تلعبها من داخل مربع الإعلام والقضاء... لكن رغم سعيها على مَطرقة الرأي العام بقصص يتلاعب بفحواها متخصصين في التمويه والمراوغة من إعلاميين ومتخصصين في صناعة الرأي العام... فإنها

لم تنجح في مسعاها لأن في كل طريقة «حكي» نكتشف وبدون عناء ثقب كبير تنفلت منه الحقيقة، وفي كل إعادة «حكي» هناك إعادة لنفس المضمون لكن من زاوية ضيقة مفضوحة، وهذا ما لوحظ منذ تفجير القضية في 9 من شهر دجنبر...

فاعلان الجرائد البلجيكية والإيطالية عن قضية «قطرغيت»... تم بطريقة وكأن تلك الجرائد تتمتع لوحدها باحتكار أو تسريب المعلومات الخاصة بقطرغيت، حيث اغلب المنصات الإعلامية الأخرى كانت تعتبرها مصدر المعلومة وكأنها ضمن جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية أو البلجيكية... وهي بهذا تضمن تسريب نفس المعلومات ونفس البناء...

أكثر من هذا، فقد تعمدت تلك المنابر نشر نفس صور لأشخاص يعتقد انهم متورطين في قضية «قطرغيت»، وهي بهذا تسبق قضاة التحقيق في حصرها لائحة المتهمين أو أنها قد تقحم أبرياء في لائحة المتهمين... لكنها تكون قد ضمنت صناعة نفس «الحكي» وصناعة متهمين أمام

الرأي العام الأوروبي... .دون احترام قرينة البراءة مادام أن المتهم بريء الى أن تثبت إدانته...

لكن تلك المنابر ستقع في شر أعمالها خاصة بعد اعترافات احد المتهمين الأساسيين أي Francesco Giorgi حيث اضطرت تلك المنابر الى نشر مضمون التحقيقات ومضمون المكالمات وحتى صور كاميرات الفندق بالعاصمة بروكسيل... إذ قال Francesco وهو المساعد السابق للبرلماني الأوروبي السابق Panzeri انه كان مكلف بتوزيع الأموال منذ 2019... وهنا ننبه التي تاريخ 2019 أي أن Panzeri لم يعد برلماني بل خلق منظمة حقوقية... إذن لماذا يصر الإعلام الإيطالي والبلجيكي على توظيف صفته السابقة (برلماني أوروبي) رغم أن اعترافات المتهم Francesco هي سيد الأدلة... ومنها مثلا أن «الجزائري» هو من اقترح على Panzeri خلق منظمة حقوقية Fight Impunity لتكون مظلة لكل المعاملات خاصة بعد فقدانه لصفة برلماني أوروبي... ويتابع اعترافاته بسفرياته الى الخليج وتونس وبتلقيه أموالًا... وان منظمة

Panzeri تقدم خدماتها كمجموعة ضغط الى عدة دول منها المغرب وموريطانيا التي كانت تعاني من «مشكل صورتها» أمام الاتحاد الأوروبي حيث اعترف بانه أجّر شقته للقنصل الموريطاني فيما توصل Panzeri بمبلغ 25 الف أورو... كما قدم خدمات الى منظمات أخرى ومنها منظمة يترأسها Iqbal Survé وهو الصديق والطبيب الخاص للرئيس السابق لجنوب إفريقيا نيلسون مانديلا ... كانت سمعة Iqbal سيئة بجنوب إفريقيا تتعلق بانتهاكات واختلاسات لمنظمة يرأسها في العاصمة جوهانسبورغ، خاصة وانه كان مقرب لنافذين في الحزب الحاكم ANC... وكان قد التقى Panzeri أثناء لقاء دافوس بسويسرا.. الطبيب والمقاول الجنوب إفريقي سلم لبانزيري مبلغ 250 الف أورو...

وهنا نطرح تساؤل جديد، لماذا لم يتعمق الإعلام الإيطالي والبلجيكي «الموضوعي» في ملفات «الجزائري» ولماذا يتعمد إخفاء اسم الجزائري.. الذي يعتبر حسب اعترافات المتهم Francesco اليد اليمنى لوزير الشغل القطري.. وهو الذي يدير عمليات تسليم عن طريق «الفلسطيني الآخر المقيم

بتركيا..؟ كما يدير بعض المفاوضات باسم ذات الوزير.. وهذه معلومات وردت في اعترافات المتهم Francesco ... لكن منابر آخري كشفت عن اسم الجزائري وهو «بطاهر بوجلال»...

فهل لهذا التقصير في الحديث عن الشخصيتين علاقة بجنسية كل من الجزائري بطاهر بوجلال والجنوب الإفريقي Iqbal Survé ... ومن سوء الصدف انتماءهما لدوليتين ضد الوحدة الترابية المغربية ... !

في حين يتم التركيز على اسم السفير المغربي «عبدالرحيم عثمون» وتعمد نشر صورته أو صورة أحد رجالات مؤسسات سيادية.. في كل المقالات بشكل مفضوح.. رغم أن كل ما جمع بين السفير عثمون وPanzeri هو علاقة عمل في اطار مؤسسات أوروبية أو مغربية كما أن جميع صورهما هي داخل مقرات مؤسسات مغربية كالبرلمان الأوروبي أو المغربي أو مؤسسات أخرى.. لكن لا توجد أي صورة لهما في مناسبات خاصة أو أماكن خاصة...

فالقول بوجود علاقة صداقة بينهما ليس جريمة يعاقب عليها القانون، خاصة وان الرجلين قد تعاملا داخل مؤسسات رسمية سنوات طوال... ومن الطبيعي أن تنشأ علاقة صداقة وتبادل هدايا أو مكالمات حتى بعد انتهاء توليهما رئاسة اللجنة البرلمانية المختلطة الأوروبية المغربية أو لجن أخرى لها علاقة بحقوق الإنسان أو الشأن المغاربي...

إن ذات المنابر الإعلامية الإيطالية تعمدت تحوير تلك المكالمات وتحميلها اكثر من معناها الحقيقي بدون الاستناد الى دليل... فشرح تلك المنابر بقيام السفير «عثمون» ب «دس» هدايا في حقيبة يد زوجة بانزيري بعض «الهدايا» ... وهو استنتاج يفتقر لقواعد المنطق السليم..لانه ليس دليلا على أن تلك « الهدايا « يجب أن تكون بالضرورة أموالا بشكلٍ تلقائي... خاصة وان الحقيبة المعنية هي حقيبة يد سيدة... والتي من المفروض أن تتعرض للتفتيش اليدوي أو الإلكتروني عند نقط الجمارك والعبور سواء بالمغرب أو إيطاليا أو بلجيكا...!؟.. في حين أن تقاليد الديبلوماسية المغربية دأبت على تشجيع تقديم هدايا تعرف

بمنتوجات الصناعة التقليدية المغربية كالزرابي والجلباب والقفطان وأحذية (بلاغي) أو زيوت أرغان...

لذلك فأغلب الظن أن هدية السفير عثمون لزوجة صديقه الإيطالي كانت عبارة عن قنينات صغيرة لمنتوجات زيت «أرغان المغربي» السهل «الدس» في أي حقيبة يد للسيدات، كما انه مسموح به للمرور في نقط العبور نظرا لصغر حجمه وسعته.. أضف انه مفيد لبشرة السيدات... وبالتالي فقد كان هدية جميلة لزوجة صديق السفير عثمون...

لقد ورد في بعض القصاصات الإعلامية أن المخابرات البلجيكية قد زارت بيت Panzeri مستغلة تواجده في سفر... حيث قامت بتصوير أموال تقدر ب 700 الف أورو... ثم زرعت وسائل التصنت بكل البيت وانصرفوا... هذا دون الإشارة الى هل التفتيش المفاجئ لعناصر المخابرات البلجيكية كان قانونيا وبتأشير من القاضي المختص أم غير قانوني... ثم ستعلن التقارير الصحافية فيما بعد عن حجز مبلغ 600 الف أورو فقط في بيت Panzeri ... ولان هذا الأخير هو صديق للسفير عثمون ..فان ذات المنابر

ستحاول تلبيس تلك المبالغ «للسفير عثمون» وانه هو من سلمهما لكل من Silvia وMaria colleone ابنة وزوجة Panzeri بمقر السفارة دولة بولونيا... فكيف تصر تلك المنابر على هذا الطرح، مع التذكير أن الأرقام التسلسلية للأوراق النقدية المحجوزة هي أرقام بلجيكية ... بمعني أن مصدر سحب تلك الأموال هو بنوك بلجيكية... وليس مقر سفارة عبر الرحيم عثمون... فكيف وصلت إذن الى عاصمة بولونيا... ؟ ولماذا لم تعلن المخابرات البلجيكية عن قيامها بتسجيل الأرقام التسلسلية لمبلغ 700 ألف أورو... أم لأن في إعلانها عن تسجيلها دليل براءة «السفير عثمون»، وفي عدم تسجيلها غلطة كبيرة وتقصير من طرفها... وهي في الحالتين معا في ورطة كبيرة اسمهما Belgegate ....

لكن نشر لاريبوبليكا لصور المساعد Francesco وPanzeri بكاميرات فندق Steigenberger يحملون أموالا في حقائب سفر صغيرة وأخرى مجرورة يوم 10 أكتوبر... إذ كانت المناسبة هي لقاء وزير الشغل القطري المعري برئيس منظمة Fight impunity أي Panzeri

ومساعده Francesco الذي يتكلم الإنجليزية... من أجل تحضير جلسته بالبرلمان الأوروبي يوم 15 نوفمبر...

كل هذا يمكن اعتباره أولًا دليلًا أخرى على أن الأموال المحجوزة في بيت بانزيري ليست «للسفير عثمون»، ولأن الأمر يتعلق بحقائب سفر كبيرة وان Francesco حضر أولا بعربة طفلته الصغيرة ذات 22 شهرا، ثم خرج وعاد للفندق ليجر حقيبة سفر كبيرة... فهذا يجرنا ثانيًا، الى فرضية أن الأموال المحجوزة في بيت صديقته Eva Kaili وهي نائبة رئيسة البرلمان الأوروبي... هي تلك التي تسلمها يوم 10 أكتوبر بفندق بروكسيل...

نفس لاريبوبليكا ستنشر صور للأموال المحجوزة وهي من فئة 50 أورو و20 أورو... وهي صور دفعت بعض العارفين إلى الشك.. لأن الرشاوي العالمية لا تتم بهذه الطريقة بل تلجأ الى تحويلها مباشرة الى حسابات بدول تدخل في خانة paradis fiscale ... حيث يتم التكتم على مصدر الإرسال وكذا مالكي الحسابات البنكية... مما سيترك المجال مفتوحا لكل قراءة جديدة..

وهنا أيضا وظفت لاريبوبليكا وشقيقاتها صور السفير عثمون بجانب Panzeri أو هما معا بجانب Francesco مع المفروض أنه كان يجب نشر صورة «الجزائري بطاهر بوجلال» الذي كان متواجدا في فندق بروكسيل وهو من مد الحقائب المشتبه فيها إلى كل من Panzeri وFrancesco..

فمن يكون هذا الجزائري..؟ وهل هو عميل للمخابرات الجزائرية ثم زرعه في قطر..؟ ولماذا لم تجرؤ لاريبوبليكا أو غيرها نشر صور العميل الجزائري « بطاهر بوجلال « وهي التي تتغنى بالشفافية والموضوعية... أم أن المخابرات البلجيكية بتنسيق مع نظيرتها الجزائرية لم تسمح لهم بنشرها... ؟

لكل هذا، فان ما يجري الآن في قضية «قطرغيت» فضح بشكل كبير عن شجرة تخفي غابة فضيحة بلجيكا أو Belgegate... !

يُتبع... .

1- رقعة الزيت... ومتلازمة «بانزيري»...

ونحن نراقب تفاعلات «قضية قطرغيت» كانت مسألة طرح الأسئلة أهم بكثير من محاولة الإجابة عليها.. خاصة وأننا وصلنا الى الخلاصات وقادنا تفكيك كرونولوجية الأحداث إلى أهداف هذه الحملة المنظمة من طرف أجهزة مخابراتية لا قضائية... وتستعمل فيها ماكينة إعلامية متنوعة ومنتشرة... لا مؤسسات تحقيق وتدقيق معايير الشفافية... على أن الهدف هو مصالح المغرب وخاصة الصحراء المغربية واتفاقيات الفلاحة والصيد البحري... أما الجهة الممولِة لكل هذه الماكينة من المؤثرات الخاصة Les effets spéciaux ..(إعلام ومنظمات وأجهزة استخباراتية ومجموعات ضغط...) فهي أجهزة النظام العسكري الجزائري وخزينة سونطراك...

فكيف توصلنا الى هذه الخلاصات... ؟

أولًا، الطريقة التي تم توظيفها في تفجير القضية إعلاميا مع توقيتها... تحمل اكثر من علامة استفهام...ثانيًا، المغرب لم يكن طرفا في الملف... بدليل أن الملف يحمل اسم «قطرغيت»... لكن لماذا لوحظ عدم اهتمام الإعلام العربي «بقطرغيت»... وكيف غاب عن أعين أهم المؤثرين العرب في كل منصات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك واليوتيوب والتويتر وإنستغرام... ؟ هل طريقة تفجير الملف لم تثير الرأي العام العربي..؟ وهل تألق قطر في تنظيمها للمونديال قد حجب كل تلك العاصفة الرملية..؟ أم أن الرأي العام العربي لا يثق في تلك المؤسسات الإعلامية الغربية التي تكلفت بالتغطية نيابة عن أجهزة استخباراتية...؟

لقد تطرقنا في مناسبات سابقة إلى خلفية تلك المنابر الإعلامية خاصة الإيطالية وعلاقتها باليمين ومصالح عائلات تحتكر المجال الإعلامي انطلاقا من التحكم في معاهد تكوين الصحافة الى امتلاك جرائد ومواقع وقنوات تلفزية وراديو ودور النشر... وعلى رأسها عائلة Agnelli وعلاقتها

بالنظام الجزائري من خلال شركة FIAT بمدينة وهران وإنتاج 90 الف سيارة سنويًا بالجزائر...

كما رصدنا التغطية الإعلامية الإيطالية الغزيرة حتى درجة «الإسهال» وتكليف اكثر من 4 مراسلين من بروكسيل... ورصدنا تعمد كل تلك التحقيقات الإعلامية سواء لاريبوبليكا أو إلفاتو كوتديانو ولاسطامبا وإلجورنالي المملوك لبرلوسكوني الى غاية 31 دجنبر 2022 . أقول. لقد تعمدت تحقيقاتهم منذ اليوم الأول رسم خطوط القضية على مقاس المغرب ورموزه ورجاله... هذا مع أن أحداث القضية وأسباب نزولها وحتى اعترافات أحدٍ المتهمين لا تتناول المغرب... لكن تلك المنابر تصر بكل الطرق الصريحة والضمنية على إقحام المغرب ولو بإرفاق المقالات بصور لمسؤولين مغاربة جمعتهم علاقات العمل مع السيد النائب الأوروبي بانزيري بصفته رئيسا للجنة البرلمانية المختلطة الأوروبية المغربية...

لكن الإصرار استمر بنشر صور شخصيات مغربية أو التلميح ونبش بعض أحداث الماضي حتى لو كلف

الأمر تبني بروباغندا النظام الجزائري وإعادة نشر بعض خزعبلات Chris Coleman العميل داخل المخابرات الجزائرية.... كأن الهدف الأول من الإسهال الإعلامي الإيطالي والبلجيكي هو إغراق صفحات الويب بأخبار زائفة عن المغرب، وثانيًا، هو تشويه صورة المغرب لدى الرأي العام الأوروبي..!

لكن قبل كل استسهال لهذه القراءة النقدية... فيجب طرح أسئلة أخرى بعيدة عن «قضية قطرغيت» أو إقحام المغرب فيها عنوة...

كهل الأمر يتعلق بسابقة داخل القصر الزجاجي الأوروبي ببروكسيل..؟ وكيف يعرف الجميع ببروكسيل موطن الداء ولا يستطيع احد الى الإشارة إليه..؟ وكيف يقف قضاة التحقيق الفيدرالي البلجيكي موقف المتفرج أمام بيئة حاضنة لكل بؤر الفساد والتهرب الضريبي...؟

لكن هل الهدف من التفجير الإعلامي الهائل ..هو ضرب اليسار في رأسماله الأيديولوجي أي الأخلاق

والأخلاقيات...؟ وهل هي حملة انتخابية سابقة لأوانها لليمين الأوروبي... لسحق تيار اليسار والاستحواذ على قصر الزجاجي للتشريع الأوروبي لمدة أطول بعد الانتخابات القادمة..؟

أم هو زلزال يمهد لإعادة ترتيب بيت المشرعين الأوروبيين بطريقة جديدة تتماشى مع معطيات جيو استراتيجية النظام العالمي الجديد خاصة بعد الكوفيد 19 والحرب الأوكرانية وتداعياتها ..؟

لكن قبل هذا وذاك فقد كان لابد أيضا من ابداء بعض الملاحظات حول المتهمين أولا.. فاليونانية «إيفا كايلي» Eva kaili هي حديثة التعيين..اذ تم تعيينها كنائبة رئيسة البرلمان الأوروبي فقط في يناير 2022... في حين تفضل التحقيقات الإعلامية الإيطالية بداية الحكاية منذ 2011... !

وإذا علمنا أن استهداف قطر من طرف قادة التيار الليبرالي اليميني الغربي قد انطلق مع إعلان فوزها بتنظيم

الموندیال منذ دجنبر 2010... قد یظهر أن خطاب «ایفا كایلي» لیس بتلك القوة أو الأهمیة التي یحاول الغرب ترسیخها من خلال ماكینة إعلامه... لكن حجز أموال ببیتها اعتبر حالة تلبس فقدت بموجبها الحصانة... في حین أن رفیقها الإیطالي Francesco Giorgi وأبو ابنتها ذات 22 شهرا، هو صدیق ومترجم ومساعد سابق للبرلماني السابق الإیطالي بانزیري Panzeri ..كما اصبح بعد انتخابات سنة 2019 مساعدا للإیطالي Cozzolino Andrea ... ولأن الإیطالي الآخر Niccolò Talamanca وهو الكاتب العام لمنظمة حقوقیة No peace without justice یقتسم نفس المكتب مع منظمة Fight Impunity لصاحبها Antonio Panzeri ... بالإضافة الى الأصل الإیطالي لكل من النائب البرلماني البلجیكي الیساري Marc Tarabella والوزیرة البلجیكیة السابقة والنائبة الحالیة Maria Arena ... فقد حاولت منابر إعلامیة یمینیة إیطالیة توظیف هذه العلاقة وتوصیفها ب Italian job ... أو Italian connection... بل هناك من ذكّر بملحمة

قاضي التحقيق الإيطالي «ذي بييترو» ودوره في قضية «الأيادي النظيفة» سنة 1992، وهناك من حاول ضرب اليسار الإيطالي، خاصة وأن الحزب الديمقراطي الإيطالي يعرف إعادة هيكلته واستعدادات لانتخابات داخلية في الشهور القليلة القادمة...

اكثر من هذا فقد سارعت أحزاب يمينية إيطالية الى إجراء استقصاءات الرأي على ضوء قضية «قطرغيت» ..في دجنبر 2022، فكانت النتيجة ترسيخ زعامة اليمين المتطرف بزعامة رئيسة الحكومة «جورجيا ميلوني» وفقدان الحزب الديمقراطي ومعه تيار اليسار العديد من النقط... وهو مكسب كبير في افج الانتخابات البلدية بإيطاليا وانتخابات البرلمان الأوروبي...

لكن المناسبة تدفعنا للتعرف اكثر على شخصية المتهم الرئيسي في القضية أي Antonio Panzeri... إذ لا يجادل احد في ماضيه النضالي سواء مع الهيئة النقابية CGIL بميلانو الأكثر تمثيلا في إيطاليا حتى انه كان من اكبر مرشحي قيادتها في إيطاليًا وصراعه مع Sergio cofferati

من أجل خلافة Guglielmo Epifani وهي أسماء قوية في إيطاليا بل أن هذا الأخير كان قد أرسله لمثل نقابة CGIL بالبرلمان الأوروبي حتي قبل انتخابات 2004...

فشخصية بانزيري المشاكسة والنشيطة داخل الهيئة النقابية ذات الميولات اليسارية حيث فاق عدد المنخرطين في مجال اختصاصه إلى 220 الف منخرط، وهو ما يعني أنه بإمكانه توقيف النشاط في جهتيْ لومبارديا وبيومونتي حيث تتصارع أحزاب اليمين، واليمين المتطرف، واليسار، واليسار الراديكالي ومصالح عائلات ثرية أبرزها عائلة بيرلوسكوني بميلانو وAgnelli بطورينو وغيرهم... .

وربما كان هذا من بين أسباب التخلص منه وترشيحه بعيدا عن إيطاليا للبرلمان الأوروبي... مع حزب «ديمقراطيو اليسار» في لائحة «برودي» سنة 2004 حيث فاز بأكثر من 80 الف صوت ... ثم انخرط مع الحزب الديموقراطي ومع حزب «أرتيكولو أونو» بعد انشقاقه عن الحزب الديمقراطي الإيطالي...

البرلماني بانزيري معروف بنشاطه الكبير وعمله الـدؤوب داخـل أروقـة البرلمان الأوروبـي، إذ استطاع أن يكون عضوًا فاعلًا في العديد من الملفات أو ما يطلق عليهاDossiers législatives ..فبين سنوات 2014 و2019 استطاع إنجاز 19 «ملفا تشريعياً» متنوع الانشغالات والمواضيع وأيضا البلدان المعنية بها... حيث نجد كندا والجزائر وموريتانيا والمغرب وكوسوفو والسعودية واليمن وليبيا وتونس.. وهو انتتاج ضخم بالمقارنة مع إنتاجات برلمانيين آخرين وهو ما يعني في نفس الوقت أن بنزيري كان ملما بملفات كثيرة... ستتغير العديد من المعطيات على المستوى الحزبي بإيطاليا مما سيؤدي بانزيري الى خسارة مقعده بالبرلمان الأوروبي سنة 2019... لكنه بقي في بروكسيل لكن بصفة الحقوقي في اطار منظمة دولية تعنى بحقوق الإنسان وعدم الإفلات من العقاب...

على أن الأسئلة المهمة الأخرى، تتعلق بشخصيات سياسية ومنتخبون أوروبيون اتهموا بنفس تهم الفساد والرشوة... لكن تلك القضايا لم تأخذ كل هذه المساحة الإعلامية

ذات النوايا السياسية... ومنها مثلا قضية تلقي الفرنسية «مارين لوبان» أموالا من روسيا وكذلك «ماثيو سالفيني» واليساري الآخر «ماثيو رزيني» زعيم الحزب الديمقراطي سابقا ورئيس الحكومة الإيطالية ورئيس حزب «إيطاليا فيفا» حاليا وسيناتور بمجلس الشيوخ الإيطالي وعلاقاته مع أمير السعودية «محمد بنسلمان» وأمير البحرين وسفرياته الى دول خليجية وإفريقية كالسنغال مثلا، وتخصيصه طائرة خاصة لحملته الانتخابية الأخيرة... وغيرهم كثير كالبرلماني الأوروبي المعروف بدفاعه عن النظام الإيراني من داخل البرلمان الأوروبي... أو رئيس الحكومة الإيطالية السابق Massimo D'Alema واشتغاله كمستشار مالي لجهات خليجية، أو تلقي الرئيس الهنغاري «اوربان» لأموال روسية، أو فضائح الفرنسي «ساركوزي» المالية أو اشتغال الرئيس الألماني السابق «جيرهارد شرودر» كرئيس مجلس إدارة شركة نفط روسية، أو استشارات البريطاني «طوني بلير» واللائحة طويلة... .

و رغم ذلك لم يخرج لا رئيس /ة البرلمان الأوروبي ولا اللجنة الأوروبية ليقول إن «الديمقراطية تحت التهديد وأوروبا تحت التهديد ...» كما فعلت المالطية «روبيرتا ميتسولا»...

يتبع

2 - رقعة الزيت... الجزائر وزعزعة ثقة المشرعين الأوروبيين...

لم يكن تعليق السيدة «روبيرتا ميتسولا» رئيسة البرلمان الأوروبي منذ يناير 2022 بعد موت الرئيس السابق «دافيد ساسولي»، كلاما عاطفيا أو ردة فعل عادية بعد التفجير الإعلامي لقضية «قطرغيت»، إذ كان تصريحها يوم 15 دجنبر بان «أوروبا تحت التهديد والديمقراطية تحت التهديد ...» يحمل في طياته العديد من الرسائل تتجاوز المبالغ المحجوزة في منزل بانزيري وإيفا كايلي... لأن الأمر يتعلق بالمجلس التشريعي الأوروبي الوحيد المنتخب من طرف ناخبي بلدان الإتحاد الأوروبي، ويتعلق بضرب أهم عنصر بين المواطنين الأوروبيين والمشرعين الأوروبيين هو «الثقة» والرأسمال «الأخلاقي» الذي طالما تغنى به اليسار منذ عقود عديدة...

لذلك فقد تطور الحديث على هامش «قطرغيت» الى إعادة نقاش مدونة السلوك والأخلاقيات داخل البرلمان الأوروبي، كما تفرع الى الحديث عن «المسألة السياسية» و«المسالة الأخلاقية»، ولأن المتهمون بالفساد والرشوة هم من أصول إيطالية، فقد أُعِيدت من جديد قراءة أقوال ونظريات أيقونات اليسار الإيطالي والأوروبي كل من «انريكو بيرلينغوير» Enrico Berlinguer و«أنطونيو غرامشي» Antonio Gramsci وحديثهما عن المسالة الأخلاقية في الممارسة السياسية...

كما أن تلويح رئيسة البرلمان الأوروبي «روبيرتا ميتسولا» بسلة من الإصلاحات الجذرية تتعلق بمدونة السلوك ابتداء من سنة 2023... فهذا يعني شيء واحد.. وهو أن الجميع كان يعرف أن العاصمة بروكسيل هي بؤرة فساد ورشوة، من جهة وان قضية «قطرغيت» هي القطرة التي أفاضت الكأس فقط، من جهة ثانية...

و رغم توفر مؤسسة البرلمان الأوروبي على آليات ولجان الشفافية والأخلاقيات واصدار تقارير دورية وسنوية حول

هذا الأمر.. تبقى بروكسيل بيئة سياسية مريضة بالفساد والتهرب الضريبي...

لقد حاولت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تطويق ظاهرة انتشار مجموعات الضغط «اللوبيزم» بخلق سجل الشفافية باللجنة الأوروبية حيث تجبر كل المنظمات الحقوقية والتنظيمات النقابية بالتسجيل ضمانا لشفافية عملها ولقاءتها الخارجية... حتى وصلت رقم 13,500 مجموعة ضغط مسجلة وهو رقم فاق الأرقام المسجلة في عواصم سياسية أخرى كواشنطن مثلًا... وهو ما يعني أن عدد المشتغلين في مجموعات الضغط ببروكسيل هو جيش فاق 30 الف فرد وهناك من يقول 40 ألف فرد... كما أن بطاقاتهم البرتقالية (الخاصة بمجموعات الضغط) تسمح لهم بالدخول بكل حرية لمبنى البرلمان الأوروبي ولكل ملحقاته...

وحسب جريدة Il giorno الإيطالية فقد غادر مقر البرلمان الأوروبي خلال انتخابات سنة 2019 حوالي 485 برلماني، أي لم يعاد انتخابهم سنة 2019، لكن 30٪ منهم فضلت الانضمام مجموعات الضغط الموجودة في

بروكسيل أو تأسيس منظمات حقوقية بها... مع بقاء حق البرلمانيين الأوروبيين السابقين في حمل للبطاقة الزرقاء والتي تتيح لهم الدخول بكل حرية لمقر البرلمان الأوروبي ولكل ملحقاته...

وهو ما يعني أن عملهم خاضع أساسا لرقابة مؤسسات الإتحاد الأوروبي...

كما أنه من البديهي الجواب على طبيعة عملهم، أي تقديم صورة أجمل وأرقى عن موكليهم من شركات ومؤسسات ودول وغيرها... بمعنى أنها تتقاضى عمولات نظير عملها مع لجان البرلمان الأوروبي أو مجموعاته أو مع أفراد البرلمان أو الهيئات النقابية... مع التقييد بالتسجيل في سجل الشفافية والتصريح بالمداخيل في إطار احترام القانون الضريبي وللاغتناء الغير مشروع...

وقد يبدو عمل مجموعات الضغط ببروكسيل كعمل مؤسسات الاشهار والتسويق... وذلك بتقديم المنتوجات الى أكبر قاعدة من المستهلكين المحتملين وتمجيد محاسن

تلك المنتوجات... أو كمجهودات المحامي الذي يجتهد في الدفاع عن موكله وتفكيك أسباب براءته وتسفيه عناصر إدانته.. وهي بهذا المعنى تتلقى عمولات وأجورًا في المثال الأول وأتعابًا في المثال الثاني...

وعليه، فمجموعات الضغط هي الوجه الآخر لمؤسسات الدفاع عن مصالح الشركات والدول وتخليص صورها من كل شوائب وتشويه... وهذا ما تفعله مجموعات الضغط ببروكسيل مع نواب ولجان البرلمان الأوروبي... حيث تحرص كل الدول التي تربطها مع الاتحاد الأوروبي علاقات سياسية أو تجارية... أن تكون لها علاقات عمل وتعاون مع «اللوبي» الموجود في بروكسيل حتى انه أصبحت معروفة لدى الخاص والعام... فايران ودول الخليج وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها كلها لها أصدقاء داخل البرلمان الأوروبي وتتعاون مع مجموعات عمل وهذا ليس بسر...

لكن ما لوحظ هو الخروج المكثف والمنظم لماكينة الإعلام الإيطالي من اجل إقحام المغرب في قضية «قطرغيت» سواء بإعادة نشر تسريبات مفبركة

لعميل المخابرات الجزائرية «كريس كولمان» أو بإغراق المقالات بصور لشخصيات مغربية...

في حين لم تجرؤ تلك الماكينة الإعلامية الإيطالية على نشر صور أمير قطر أو مسؤولين كبار قطريين في مقالاتها رغم أن القضية تحمل اسم «قطرغيت» ... ويظهر أن تهديد قطر لبلجيكا والاتحاد الأوروبي بإمكانية إعادة نظرها في التعاون الطاقي... كان له اثر كبير على طريقة صياغة التقارير الإعلامية وكذا على مآلات القضية... في حين تخصصت تلك الماكينة الإعلامية في الخوص في العلاقات المغربية والبرلمان الأوروبي والقرارات الخاصة بالصحراء المغربية وكذا الاتفاق بخصوص الفلاحة والصيد البحري...

وقد كشف هذا الإسهال الإعلامي والإصرار على الإقحام الإعلامي للمغرب بعد الفشل السياسي الكبير حتى في زمن تفجير قضية «قطرغيت» ... الأيادي الخفية للجزائر التي تحاول تشويه وشيطنة المغرب لدى الرأي العام الأوروبي من جهة.. كما تحاول خلق بيئة من الشك والتشكيك في

كل قرارات البرلمان الأوروبي المتعلقة بصورة المغرب ومصالحه... خاصةً الصحراء المغربية واتفاقية الفلاحة والصيد البحري... وأن كل تلك القرارات كانت معيبة بشبهة الفساد والرشوة... وأن البرلماني الأوروبي السابق «أنطونيو بانزيري» رفقة بضعة رفقاءه في اليسار أو في المنظمات العمالية والحقوقية... قد استطاع لوي دراع مجموع 704 نائب برلماني، وأثرت لجنته التي لا يتعدى أعضاؤها العشرين عضوا في قرارات وتصويت الجلسات العمومية ببروكسيل وستراسبورغ ...

إن ما تحاول الجزائر تمريره من خلال هذه القضية لا يقبله عقل ولا منطق.. إذ ترفض لغة الأرقام الإذعان لخطط المخابرات الجزائرية... والقول بان كل قرارات البرلمان الأوروبي المتعلقة بالصحراء المغربية هي غير ذات مصداقية وان وراءها أصدقاء المغرب... وهو ما يعني أن هدف الجزائر من وراء كل هذه الضجة الإعلامية هو خلق جو مشحون داخل البرلمان الأوروبي في كل مرة يتعلق الأمر بمصالح المغرب وخاصة صحراءه المغربية... وأن

تذكيرها بلغة الترهيب لكل الراغبين من نواب البرلمان الأوروبـي ومجموعات الضغط وممثلي النقابات العمالية والمنظمات الحقوقية ... .في النجاة من أقلام وعدسات الماكينة الإعلامية الغربية التابعة للمخابرات الجزائرية هو معارضة قرارات تخص مصالح المغرب... وهذا أمر خطير وهدف وضيع وغير مؤسس على عناصر منطقية وقواعد واقعية وعددية...

إذ جاء في محاضر تصويت البرلمان الأوروبـي على اتفاقية الصيد البحري مثلا ... على أنها تمت بتصويت 415 بالقبول و189 بالرفض، فيما امتنع عن التصويت 49 نائب برلماني أوروبي... .أما اتفاقية الفلاحة فقد تمت بتصويت 444 بالقبول ومعارضة 167 فيما امتنع عن التصويت 68 برلماني أوروبـي... وهي نتائج لا يمكن نسبها الى بضعة أفراد من البرلمان الأوروبي المكون أساسا من أكثر من 700 فرداً... بل هو اقتناع المشرعين الأوروبيين بجدوى وقوة وبقانونية تلك الاتفاقيات مع المغرب، وبأهمية العلاقات الإستراتيجية بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب..

لذلك فكل هذه البروباغاندا الجزائرية من أجل شيطنة المغرب وتقزيم قرارات البرلمان الأوروبي وتبخيس عمل المشرعين الأوروبيين وبث الشك وعدم الثقة في كل أعضاءه ومؤسساته... هو عمل مثير للسخرية ومفضوح أمام الرأي العام الأوروبي... وأن أقصى ما قد يُلام عليه أو يُتابع من أجله السيد «بانزيري» من طرف القضاء الفيدرالي البلجيكي هو عدم تصريحه بمداخيل عمل منظمته الحقوقية وليس بسبب صداقته أو تعاونه القانوني سواء مع قطر أو تونس أو موريطانيا أو السينغال... أو مع المغرب. سواءً بصفته رئيس اللجنة البرلمانية المختلطة الأوروبية المغربية، أو بصفته صاحب منظمة حقوقية تدافع عن صورة قطر أو بصفته صديقا للمغرب، إذ لا تجرم قوانين الدنيا عقد صداقات شفافة في قلب النهار ووسط مؤسسات عمومية...

.

عُملاء بأسماء مستعارة وإعلام اليمين الأوروبي.. في مستنقع المخابرات الجزائرية..

ونحن نتابع ما تكتبه بعض المنابر الإعلامية الغربية حول ما يعرف إعلاميا «بقطرغيت» منذ 9 من شهر دجنبر الجاري.. يجب الوقوف عند كلمات رئيسة البرلمان الأوروبي «روبيرتا ميستولا» في الاجتماع العاجل ليوم 15 دجنبر.. إذ تضمن حديثها إشارات إلى قيام «شبهة» استغلال بعض البرلمانيين ومساعديهم وأفراد ونقابات ومنظمات من أجل التأثير في قرارات البرلمان الأوروبي.. وأضافت أنها تتق في القضاء ومؤسسات التحقيق والاستخبارات التي عملت بتنسيق من أجل فك خيوط هذه القضية... وختمتها بإطلاق مشروع إصلاحات تخص مدونة السلوك والأخلاقيات وحل مجموعة الصداقة القطرية الأوروبية وتأجيل النظر في قرارات تخص

تسهيل تنقل مواطني دولة قطر وكذا الطيران القطري في الأجواء الأوروبية.. ومع ذلك فقد كانت حذرة في انتقاء كلماتها وتمسكت بالشك كقرينة للبراءة ..كدليل على احترام واستقلال السلطة القضائية البلجيكية...

وبعيدا عن احترام مبدأ فصل السلط، فإني لا أعتقد أن المغرب لديه مشكل مع مؤسسة البرلمان الأوروبي ،إذ تجمعهما مصالح استراتيجية كبيرة مند عقود عبر قنوات الديبلوماسية والديبلوماسية الموازية ولجان الصداقة المختلفة واتفاقيات شراكة ومجموعات تفكير «تينك تانك» وأيضا عبر الانخراط في مجموعات اللوبيزم في اطار لجنة الشفافية باللجنة الأوروبية... يعني أن كل الأنشطة تمر عبر قنوات قانونية ورقابة مؤسسات الإتحاد الأوروبي...

لكن التغطيات الإعلامية المبالغ فيها عرت في نفس الوقت عن هوية تلك المجموعات الإعلامية التي اعتقدت لوهلة أنها قد أمسكت المغرب من اليد التي تُوجعه وانها تقدم خدمة كبيرة للنظام العسكري الجزائري مقابل عمولات وهدايا وأسفار.. في حين أن وثائق التحقيق البلجيكية

تتحدث عن بداية التحقيقات والاستماع الى المكالمات منذ يناير الماضي...

وحتى نقوم نحن بالتعرية الواجبة، فمن الضروري الكشف عن التوجه السياسي اليميني لكل تلك المنابر بدءا من Le soir البلجيكية الى La Republica الإيطالية التي تمتلك اغلب أسهمها عائلة «أنيليي» مالك مجموعة صناعة السيارات بطورينو.. وسنكون اكثر وضوحًا بقولنا لانخراطها معا في مشروع إعلامي أوروبي يضم 7 جرائد في مارس من سنة 2015... وهي ElPais , Welt , La republica, Le Figaro , Gazeta wyborca , Le soir , Tribune de Genève , Tages- Azenige... . وهي تنتمي لكل من إسبانيا وألمانيا وبولونيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا في مشروع إعلامي استقصائي تحت اسم: Lena (Leading European newspaper alliance).

وإذا أضفنا إليها منابر إعلامية معروفة بعدائها للمغرب وقريبة من النظام العسكري الجزائري كالصحافي

الإسباني Ignacio Cembrero وEl Mundo والإيطالية Il fatto quotidiano التي تعاني من ضائقة مالية كبيرة ومجموعة Mediapart والتي تزعمت حملة التشهير الأخيرة وإقحام اسم المغرب في قضية «بيغاسوس»...

سنكون أمام كتيبة إعلامية غربية تابعة للمخابرات الجزائرية مهمتها هي تنظيم حملات شيطنة وتشويه صورة المغرب وزعزعة الديبلوماسية المغربية القوية والمتماسكة أمام المؤسسات الأوربية وكذا أمام الرأي العام الأوروبي...

ولأننا لا نؤمن بالجريمة الكاملة.. فقد ارتكبت أقلام المخابرات الجزائرية داخل المنابر الإعلامية الإيطالية خطآ فادحة وذلك بتوظيفها لمعلومات منشورة منذ شهر أكتوبر من سنة 2014 أفقدتها كل مصداقية من خلال تكتمها عن هوية مصدر معلوماتها، أي Chris Coleman وهو اسم مستعار لعميل المخابرات الجزائرية.. والتي حاولت تقديمه كنموذج لكل من Edward Snowden وjulian Assange... وهي شخصيات حقيقية لا تختفي وراء أسماء مستعارة كالعميل الجزائري «كريس كولمان» فهو تارة

لاعب كرة القدم الأمريكية وتارة أخرى موسيقي جاز حسب محركات البحث...

كما أن إعادة نشر الجرائد الإيطالية لأخبار عن علاقة البرلماني بانزيري بالسفير عبد الرحيم عثمون ولصورهما في مقرات رسمية سواء في أوروبا أو المغرب... تعود لعشرة سنوات، كانت تهدف من وراءها إحراق كل أوراق البراءة في هذا الملف وإظهار الأمر وكأنه شبكة عابرة للقارات وللزمن.. معتمدة على أخبار مفبركة كان Chris Coleman قد نشرها على الويب من أجل زعزعة المملكة الشريفة والديبلوماسية المغربية حسب ما عبر عنه حساب عميل الاستخبارات الجزائرية « كريس كولمان «... كزيارة بانزيري لمخيمات تيندوف في أكتوبر من سنة2011و زيارات أخرى للعيون والرباط والدار البيضاء في سنوات لاحقة.. في حين أن كل من بانزيري وعثمون كانا رئيسا اللجنة البرلمانية المختلطة الأوروبية المغربية وبالتالي فلقاءاتهما وصورهما كانت من صميم عملهما .و تقارير «أنطونيو بانزيري» عن أشغال اللجنة البرلمانية المختلطة

هي قانونية ونفس الشيء يقال عن تقارير السفير «عبد الرحيم عثمون» لرؤسائه بالرباط...

ويظهر من كل هذا عدم احترام أبواق اليمين الأوروبي وعملاء المخابرات الجزائرية لإجراءات التحقيق الجارية من طرف السلطات البلجيكية ومحاولة التأثير على مجريات التحقيقات من خلال إغراق الرأي العام بمعلومات مصدرها موظف جزائري باسم مستعار.. في حين كانت عارية محاولة جرائد اليمين تلميع صورة Charls Tannock البرلماني البريطاني السابق (1999-2019) والمعروف بخدمته لأجندة البوليساريو داخل البرلمان الأوروبي وبتعويضات وهدايا سمينة من طرف مخابرات النظام الجزائري... هذا مع التذكير أن القضية تحمل اسم «قطر غيت» وان اسم تم إقحامه من طرف اليمين الأوروبي...

ولنخلص في نهاية المطاف إلى كشف حملة عدائية جزائرية جديدة ضد المصالح المغربية وضد الوحدة الترابية والوطنية.. بنفس الأسلوب وبنفس الأدوات.. وما رجوعها الى أرشيفها وأسماءها المستعارة المنتهية الصلاحية

والمصداقية، إلا دليل جديد على قلة حليتها وضعف حجتها أمام مؤسسات سيادية مغربية تعمل في العلن من أجل السلم والأمن العالمي ويتم توشيحها بأرقى الأوسمة من طرف قادة الدول العالمية، ولأنها لا تعمل في الظلام فقد انظموا الى جمهور مشجعي أسود الأطلس بمونديال قطر 2022...

القاضي الهيتشكوكي ووزير العدل البلجيكييْن وطواحين الهواء في بروكسيل ...

لم يبق أمام كل من قاضي التحقيق الفيدر الي Michel Claise ووزير العدل vincent Van Quickenborne البلجيكييْن سوى البحث عن مخرج ينقذ ماء الوجه..في قضية «قطرغيت» ذات البعد السياسي وتصفية حسابات مخابراتية قديمة... حيث تم توظيف «ماكينة» إعلامية قذرة... كان هدفها هو تمريغ وجه المغرب ورجالاته في «الوحل السياسي» من خلال إقحامه في ملف «قطرغيت»، حتى بعد إعتراف أحد أبرز المتهمتين Francesco Giorgi أمام قاضي التحقيق البلجيكي Michel Claise، بأن المغرب لا علاقة له بقضية «قطرغيت» وأضاف أن «الجزائري» بطاهر بوجلال هو الذي دفع Panzeri لخلق

منظمة حقوقية Fight Impunity، حتى تكون مظلة لكل عمليات «اللوبينغ» لصالح دولة قطر أمام المؤسسات الحقوقية العالمية وأمام البرلمان الأوروبي...

لم يكن يعتقد مهندسو «قطرغيت» انهم سيدخلون سراديب مظلمة، قد تطيل عمر القضية لسنوات أو تطيح برؤوس مدبريها في لحظات... إذ منذ تفجير القضية إعلاميا في التاسع 9 من شهر دجنبر من سنة 2022 لم يطرأ أي تغيير... فالمتهمين في قضايا تكوين عصابات وفساد ورشاوي.. تمسكوا برفض كل هذه التهم، رغم أن بعض الإعلام الإيطالي «لاريبوبليكا ولاسطامبا وغيرها ... المملوكة لعائلة «Agnelli» والمحسوب على المخابرات الجزائرية، كان يروج لبعض الاعترافات الكاذبة كان الهدف منها هو التأثير على باقي المتهمين وجرهم للاعتراف... كما تبث أن امتلاك Niccolò Talamanca وهو الكاتب العام لمنظمة No peace No justice لمنزل جبلي تحوم حوله تهمة فساد مالي... هو منزل لازال Niccolò يؤدي أقساطه الشهرية عبر قنوات

بنكية شفافة... إذ يبقى ذنبه الوحيد هو مشاركة منظمته الحقوقية لنفس مكتب منظمة Fight Impunity لصاحبها Panzeri ...

اكثر من هذا، فقد ورط مهندسو «قطرغيت» رئيسة البرلمان الأوروبي «روبيرتا ميتسولا» سياسيا من خلال سحبها لحصانة لنائبتها اليونانية Eva kaili بعد العثور على مبالغ مالية بمنزل «إيفا كايلي».. وهو ما يعني شكليا «حالة تلبس»... لكن نفهيا بعدم معرفتها لمصدر تلك الأموال، واعتراف رفيقها Francesco Giorgi بأن تلك الأموال تعود له، وأنه هو المكلف بتدبير تلك الأموال من جهة، وعدم تقديم قاضي التحقيق Michel Claise لأدلة قاطعة تدين Eva Kaili ..في قضية «قطرغيت» وكذا عدم توفرها على حسابات مالية ب «باناما»، فإنه يقوي من تفسير الشك لصالح المتهم ، واحترام قرينة براءة المتهم الى أن تثبت إدانته... من جهة ثانية..

فكيف سيتم تعويض Eva Kaili عن كل هذا الضرر السياسي والمعنوي بفقدها لحصانتها البرلمانية ولمنصبها

داخل رئاسة البرلمان الأوروبي... ؟

فلم يخطر على بال القاضي البلجيكي Michel Claise هذا المسلك خاصة وهو الكاتب والروائي في القصص البوليسية... إذ دفع به غرور العظمة إلى توظيف طفلة ذات 22 شهرًا في الضغط على والديها أي Eva kaili وFrancesco Giorgi حتى بعد توسل هذا الأخير قاضي التحقيق البلجيكي بإطلاق سراح رفيقته وأم ابنته Eva kaili رغم توفرها على كل الضمانات... لكن عدم توفر القاضي على أدلة تدينها مباشرة.. جعله يضع طفلة رضيعة رهينة قضية سياسية وإعلامية لا دخل لها فيها.. وهذا في حد ذاته ضرب لكل معاهدات حقوق الطفل والأنسان... مما جعل منه بحق فضيحة أخلاقية...

وسيعلن محامي Eva kaili اليوناني Mihalis Dimitrakopoulos بعد استجوابها الذي دام 5 ساعات يوم 22 دجنبر 2022 من طرف قاضي التحقيق... عن براءتها وأنه «يتوفر على عناصر قانونية قوية لحريتها..» وبعد ضغوط إعلامية قوية سيتم السماح ل Eva kaili برؤية

رضيعتها داخل الزنزانة لمدة 3 ساعات فقط، بعد 28 يوم من الإبعاد القسري والتعسفي والخرق السافر لكل حقوق الطفل والأم من داخل سجن العاصمة بروكسيل...

فكيف سيعوض القضاء البلجيكي الضرر النفسي لطفلة رضيعة وإبعادها عن سوء نية عن حضن والديْها بعد إيداعهما معا في السجن من أجل التحقيق...؟ وكيف سيفسر الإعلام الإيطالي والبلجيكي للرأي العام العالمي هذه القفزة على حقوق الطفل والأم؟ وهل يحق لها الإفتاء في حقوق الطفل والإنسان بعد هذه الخطيئة الحقوقية والسياسية والإعلامية...؟

و بعد مرور أكثر من أربعة أسابيع.. من التحقيقات والفرقعات الإعلامية المبرمجة ظهر عدم جاهزية الملف.. وانصراف الرأي العام الأوروبي الى قضايا أخرى اكثر أهمية مثل ازمه الطاقة والتغذية وملفات التقاعد والصحة وغيرها... وهو ما دفع القاضي/ القاص Michel Claise الى إعلان نية سحب حصانة برلمانيين بلجيكيين من أصل إيطالي تجمعهما مع صاحب منظمة Fight Impunity

علاقات عمل بصفتهم نواب برلمانيين ومنظمات حقوقية دولية... كنوع من ضخ الدم في جسم بارد..

لكن حديثه الى الإعلام البلجيكي عن ما يعرف ب négociations de plaidoyer يعني وصوله إلى الطريق المسدود في التحقيقات وانه لا يملك دليلا قاطعًا ضد المتهمين في «قطرغيت» وأن اللجوء إلى التفاوض من اجل التشطيب على القضية أو التسوية مع المتهمين يجب أن يكون في تزامن مع وضع المسدس على رأس المتهمين.. وهي تعابير كثيرا ما وظفها القاص Michel Claise في العديد من فقرات روايته البوليسية...

لهذا فطيلة هذه المدة، كنا نواجه التحقيقات الإعلامية والتسريبات المفبركة للإعلام الإيطالي المملوك لعائلة Agnelli والمتعاقدة مع الحكومة الجزائرية على إنتاج مصانع مدينة وهران لاكثر من 90 الف سيارة FIAT سنويا... بتساؤلات قوية، كأين موقع المغرب من الإعراب في حيثيات هذه القضية التي سميت إعلاميا ب «قطرغيت»...؟ كما كشفنا عن أيادي المخابرات الجزائرية في القضية

وهدفها من إقحام المغرب.. بالتشكيك في كل القرارات والمعاهدات بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية وبوحدتها الترابية والوطنية... رغم أن القرارات الخاصة باتفاق الصيد البحري والفلاحي حضيت بتصويت أغلبية البرلمان أي فاقت رقم 440 برلماني أوروبي، وهو تصويت يعبر عن اقتناع مشرعي البرلمان الأوروبي عن قانونية وجدية تلك الاتفاقيات مع المغرب ولم يكن نتيجة شبهة فساد مالي ... وهو ما يزعج المخابرات الجزائرية... إذ كيف يمكن لدولة لا تتوفر على أموال شركة سونطراك شراء ذمة اكثر من 400 برلماني أوروبي...؟ أو تتوفر على احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي مثل القطر الجزائري، لاستمالة شركات عالمية ومؤسسات مالية ومنظمات حقوقية...؟

كانت كل خيوط القضية تشير إلى أن الأمر يتعلق بصراع بالوكالة، وأن الأمر هو أكبر من حقائب أموال ذات تسلسل أوراق بنكية بلجيكية، وهو ما كان يعني أن مصدر الأموال المحجوزة هو أبناك بروكسيل وليس فارسوفيا أو الدوحة أو باناما...

فعدم موضوعية الاتهامات والخروق الشكلية التي شابت عمليات التحقيق والتفتيش والحجز والاعتقال والتعسف بالزج بمتهمة في السجن تتوفر على كل الضمانات وغير قادرة على تغيير معالم القضية.. بعيدا عن رضعتها لأكثر من أربعة أسابيع بدون موجب قانوني هو في حد ذاته خطيئة حقوقية وتعسف قانوني...

وكل هذا، كان يدعو إلى إعادة قراءة الأحداث وفق كرونولوجية سياسية... تجعلنا نتبنى «نظرية المؤامرة» ضد كل شيءٍ يحمل اسم «مغربي» ..من الصحراء المغربية مرورا بالاتفاقيات الصيد البحري والفلاحة المتضمنة للأقاليم الصحراوية المغربية الى المهاجرين المغاربة ببلجيكا... وكل ما يتعلق بموروثهم الثقافي والديني وارتباطهم بوطنهم الأصل المغرب...

وقد كان لابد من جعل السلطات المُحركة لكل هذا «الشو show الإعلامي» تحت الفوكوس Focus، علنا نجد أجوبة منطقية لأسئلة موضوعية.. أجوبة تحترم منطق الأشياء ولا تخضع للأهواء...

لقد كان اختيار القاضي Michel claise من طرف مهندسي قضية «قطرغيت» نعمة لهم ونقمة عليهم في أن واحد...

فأما النعمة فهي انهم انتشوا بتفجير القضية إعلاميا وحاولوا تشويه صورة المغرب بصفة خاصة، إذ حرص إعلامهم على توظيف صور مسؤولين مغاربة في كل جرائدهم ومواقعهم في قضية تحمل اسم دولة قطر الشقيقة ولم يجرؤوا على وضع صورة واحدة لامير قطر مثلا في تحليلاتهم ومقالاتهم الاستقصائية... كما انهم لم يجرؤوا على وضع صورة الجزائري «بطاهر بوجلال» وهو العقل المدبر لكل شبكة «قطرغيت» هذا باعتراف احد المتهمين أي Francesco Giorgi ... وكانوا في كل مرة يرفقون مقالاتهم التحريضية ضد المغرب بصور لمسؤولين مغاربة مع عناوين تحريضية رنانة...

كما إستطاع القاضي البلجيكي إشباع رغبته الشخصية في المزيد من الشهرة، بالتشهير بالمغرب سواء من خلال روايته البوليسية Souvenires du RIF وقبلها

من خلال الإشراف الشخصي على خلق فرع بلجيكا ل «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» والتي ستصبح منصة لمهاجمة المغرب ورموزه ورجالاته من خلال إصدار بيانات وبلاغات وتقارير سنوية عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وكذا تنظيم لقاءات تهدف الى تأجيج وتهييج الشارع المغربي سواء تعلق الأمر بعلاقة الفرع البلجيكي بحركة 20 فبراير أو حراك الريف... ويكفي التذكير بلائحة من الأسماء المغربية التي حاولت الإساءة لسمعة وصورة المغرب من الخارج... كل من المعطي منجيب وعبد الحميد أمين وبوبكر الجامعي وعمر الراضي والريسوني سليمان وهاجر... كل هذه الأسماء وجدت في فرع بلجيكا منصة لتشويه صورة المغرب، وليس انتقاده لأننا نقرأ يوميا مقالات نقد لاذعة بكل حرية من داخل المغرب وبأقلام مغربية...

كما أن كتابه «ذكريات الريف» والصادر في طبعتين سنتي 2011 و2021، كُتب بخلفية سياسية وفيها الكثير من الخيال الماكر لروائي بوليسي ينتقي الأحداث والشخصيات بعناية كبيرة لخدمة أجندة سياسية خارجية،

وليس حبا في الريف وأبناء الريف البررة المعتزين بتاريخهم المغربي الشامخ...

ودعونا نربط بعض الأحداث وفق تسلسل تاريخي... وهي بعض جوانب النقمة في الملف، إذ في أحد حوارات القاضي البلجيكي Michel claise مع احدى الإذاعات البلجيكية سنة 2011.. نجده يتهم المغرب بشكلٍ مباشر بتمويله لنشاطات إرهابية من خلال تجارة المخدرات مثله في ذلك مثل أفغانستان... ويربط ضرورة محاربة المخدرات بمحاربة الإرهاب، ثم نرصد خروجه الإعلامي سنة 2016 ساخطا ومنتقدا للفاعلين السياسيين البلجيكيين وعجزهم عن مقاومة الفساد والجرائم المالية..

أكثر من هذا، فقد وصف في نفس المقال وزير العدل السابق Van koen ب Erdogeens نسبة الى الرئيس التركي أردوغان ... وفي شهر أكتوبر من نفس السنة أي 2016 سيشرف بشكلٍ شخصي على خلق فرع بروكسيل «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»... وهو الفرع الذي سيستغل أحداث الريف لتنظيم حملات ووقفات

أمام التمثيليات القنصلية المغربية بلجيكا سواء بسبب مقتل «محسن فكري» أو بمواكبة محاكمة قادة الحراك، كما تم الإعلان عن «مشروع» تكوين فيدرالية أوروبية تجمع فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بكل من إسبانيا وفرنسا وبلجيكا...

في نفس الفترة ستعرف كل من فرنسا (2015) وبلجيكا (مارس 2016) أحداثا إرهابية خطيرة من طرف جناة فرنسيين وبلجيكيين من أصل مغربي، حيث راح ضحيتها العديد من القتلى الجرحى وترك خوفًا جماعيًا وضررا نفسيا كبيرا في أوروبا. تبعها إجراءات عقابية قوية وقوانين جزائية ومحاكمات في فرنسا أولًا، ثم بلجيكا ثانيًا حيث انطلقت في شهر نوفمبر من سنة 2022 لتستمر الى غاية شهر يونيو 2023، في اكبر محاكمة بمحكمة الجنايات البلجيكية...

القاضي البلجيكي «ميشيل كليز» سيعلن أكثر من مرة عن ميوله اليساري والجمهوري وفي نفس الآن يتمسك بملكية بلجيكا... وسيبحث عن الشهرة في قضايا

الأموال وجر الابناك والمؤسسات المالية إلى القضاء حتى سمي برجل «100 مليون» أي المبلغ الذي تستفيد منه خزينة بلجيكا سنويا كغرامات مالية...

كما بحث عن الشهرة من خلال «قبعة» الكاتب والقاص المتخصص في الروايات البوليسية حيث يتناول قضايا التهريب والتهرب الضريبي وقضايا الأموال والتحقيقات وغيرها.وهي الإصدارات التي كسب من وراءها مساحة إعلامية كبيرة وكذا عائدات مالية مهمة واستدعاءات لحضور وتأطير طلبة المعاهد والجامعات.. وقبل هذا فقد مارس المحاماة لما يزيد عن عشرين سنة...

لكن درجة رغبته في شهرة أكبر وصلت لدرجة الشراهة. فبعد ملفات ذات بُعْد محلي ووطني، فقد كانت «قطرغيت» هي منتهى رغبته في الركوب الإعلامي والوصول للعالمية من خلال دولة قطر وتنظيمها لمونديال خرافي ودورها في تأمين الأمن الطاقي بأوروبا والعالم... أو من خلال المغرب وما حققه في شهر طيلة شهري نوفمبر ودجنبر 2022 من نتائج غير مسبوقة في تاريخ المونديال

وخروج الملايين للاحتفال بإنجاز المغرب أمام فرق أوروبية عريقة كإسبانيا وبلجيكا وفرنسا...

فهل تتوفر في القاضي Michel claise عناصر الموضوعية والحيادية والنزاهة... عندما يتعلق الأمر بالمغرب...؟

وكم تبقى له من رأسمال المصداقية وأخلاق القضاء النزيه. وهو يحاول تحوير عناصر التحقيق من أجل صيد اعترافات تورط بعط المسؤولين المغاربة...؟

وهل يحق لمسؤولي مؤسسة قُضاة التحقيق الفيدرالي البلجيكي السماح لقاضي (ميشيل كليزا) قد ساهم في خلق فرع جمعية حقوقية مغربية معروفة بخطها العدائي والتحْرِيضي وتعاملها مع منظمات وأحزاب وإعلام مشهورة بعدائها للمغرب، وله كتاب عن الريف المغربي... ويتبنى خطاب معارضين مغاربة بالخارج... هل يحق لهم السماح له بأن يكون المسؤول الأول عن تحريك قضية ما أو الأشراف على تحقيق وإطلاق تصريحات إعلامية يكون الهدف منها هو إقحام المغرب عُنوة في قضية هو بعيد عنها...؟

لكن عندما ننتبه للحظة، أنه استعمل طفلة رضيعة ذات 22 شهرا من أجل ابتزاز والضغط على والديها المتهمين Eva kaili وFrancesco Giorgi من أجل دفعهما لاعترافات تورط بصفة خاصة مسؤولين مغاربة... فأننا نصل الى أننا أمام شخص منعدم الحس الإنساني والضمير المهني... وانه يستثمر تداعيات التحقيقات القضائية في جرائم الأموال من أجل كسب مزايا سياسية مستقبلية.. تذكرنا بمسارات قضاة أوروبيين سواء في فرنسا أو إيطاليا أو إسبانيا... اشتهروا في قضايا قضائية وانتهى بهم الأمر في أحزاب سياسية ومؤسسات تشريعية (برلمانات) وهو ما سينتهي إليه حتما القاضي/ القاص البلجيكي Michel claise ...

لكن وصف القاضي الفيدرالي البلجيكي Michel claise لوزير العدل السابق Koen genn Geens ب Erdogeens، فهو يعني من جهة أولى، انه لم يكن في وفاق تام مع السياسيات الجنائية لوزير العدل الذي كان قد مدح في أكثر من مناسبة الجمعيات والمساجد الإسلامية على دورها أثناء جائحة الكوفيد 19 وكذا دورها أثناء مطاردة

مرتكبي الأفعال الإرهابية في مارس 2016.. وهو اتجاه لم يعجب تيار اليمين واليمين المتطرف...

كما يعني من جهة ثانية، انه في انسجام تام مع السياسيات الجنائية للوزير الجديد Vincent Van Quickenborne سواء على مستوى اللوجيستي أو الموارد البشرية...

المثير للانتباه أن الوزير Van Quickenborne دشن حملة ضد الشأن الديني ودخل في صراع قانوني وقضائي مع المسجد الكبير لبروكسيل ورفض طلب الاعتراف به... واتهم ذات الوزير قياديي «الهيئة التنفيذية لمسلمي بلجيكا» بالتخابر مع الخارج أي تركيا والمغرب، وذلك بناءً على تقرير صادر عن جهاز المخابرات البلجيكية، اضطر معه المغربي «صلاح الشاوي» الذي شغل نائب رئيس الهيئة التنفيذية الى تقديم استقالته... لكن الهيئة رفعت دعوة ضد الوزير الذي خسرها أمام المحكمة التي رأت أن تصريحات الوزير تتعارض مع مبادئ حيادية الدولة بخصوص الشأن الديني، أضف أنها غير مدعومة بأدلة كافية... لكن الحكومة

البلجيكية قامت بسحب الاعتراف بالهيئة التنفيذية باعتبارها ممثلًا رسميًا للمسلمين بالمملكة البلجيكية... وهنا أيضا تنبعث رائحة اليمين واليمين المتطرف، إذا علمنا أن عدد المسلمين ببلجيكا يقترب من 800 ألف مسلم يشكلون نسبة 23,6٪ من سكان منطقة بروكسيل العاصمة ونسبة 5,1٪ من سكان منطقة الفلاندر (الشمال) ونسبة 4,9٪ من سكان منطقة فالونيا... كما أن نصف سكان بروكسيل هم مسلمين... وهو ما يعني وعاءً انتخابيا كبيرا بإمكانه قلب المعادلات الانتخابية والسياسية لليمين المتطرف عند كل موعد انتخابي ببلجيكا...

وسيتعرض ذات الوزير الى محاولة الاختطاف في شهر شتنبر من سنة 2022 من طرف عصابة «موكرو مافيا» التي يتزعمها أفراد من أصل مغربي... وهو ما اضطره الى قضاء أعياد الميلاد لسنة 2022 في منزل سري مع عائلته وتحت حراسة أمنية مشددة. أكثر من هذا فقد تقدم نفس الوزير بقانون من شأنه تسريع مسطرة تقديم المتهمين أمام

القضاء بعد أحداث الشغب التي عرفتها بلجيكا بعد تغلب أسود الأطلس (المغرب) على الشياطين الحمر (بلجيكا) في مونديال قطر في دجنبر من سنة 2022...

إن كل هذه الوقائع والأحداث والشواهد... هي دليل إثبات واضح على أن المغرب يتعرض لحملة مبرمجة ومقصودة لتشويه صورته بالخارج، ودليل آخر على تكالب مجموعة من أجهزة المخابرات الجزائرية ومجموعات إعلامية مملوكة لعائلات يمينية (Agnelli مثلا)، ونموذجًا فاضحا على تصفية حسابات سياسية وأمنية وقضائية داخلية.. والقذف بها في ساحة البرلمان ومجموعات الضغط (اللوبيات) والمنظمات الحقوقية... والتشهير بالمغرب... وكأنه مشجب خاص سواء بالقاضي الفيدرالي «ميشيل كليز» يعلق عليه آمال الشهرة والبحث عن مجد سياسي بعد التقاعد سنة 2024... أو خاص بوزير العدل «فان كويكنبورن» يعلق عليه أسباب فشله في القبض على عصابات المخدرات وفشله في فصل مغاربة بلجيكا بعيدا عن أواصر وطنهم الأصلي المغرب

وعن وشائج الهوية الإسلامية... وعدم احترامه لأحد الحقوق الكونية، أي حرية العبادة بتدخله الفج في تسيير الشأن الديني، متناسيا أن بلجيكا هي أول دولة اعترفت بالإسلام كديانة ثانية بعد المسيحية... وأن مسلمي بلجيكا يعيشون في نظام حيادي...

ويحق لنا أخيرًا، أن ننضم مع رئيسة البرلمان الأوروبي «روبيرتا ميتسولا» بقولها أن البرلمان الأوروبي تحت التهديد، والديموقراطية تحت التهديد... لأننا نشعر فعلا بأن كل هذا الصراخ الإعلامي المبرمج وتسخير السلطة القضائية البلجيكية من اجل مكاسب سياسية وشخصية.. هو فعلا يضر بشرعية قرارات المشرعين الأوروبيين وبمصداقية مؤسسات الشفافية واللوبيزم والمنظمات والهيئات النقابية... ببروكسيل، ويهدد مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليس أمام الرأي العام الأوروبي فقط، بل أمام الرأي العام المغربي أيضًا...

يناير 2023

عبد الله بوصوف...

البرلمان الأوروبي تحت الهجوم... الدولة المغربية تحت الهجوم...

لم نكن لننساق إلى فرقعات الإعلام الإيطالي، والضغط الرهيب الذي مارسه إعلام مؤسسة GEDI Gruppo Editoriale المملوك لعائلة Agnelli ذات المزايا الاقتصادية سواء مع دولة قطر التي ترغب في الاستثمار بشراء بعض شركات العائلة أو بشراء نادي Juventus الشهير لكرة القدم... أو سواءً مع النظام العسكري الجزائري الذي منح للعائلة الإيطالية 40 هكتار بمدينة وهران من أجل إنشاء مصنع سيارات العائلة FIAT وإنتاج 90 الف سيارة سنويًا...

إذ لاحظ الجميع الإنزال الإعلامي القوي في قضية «قطرغيت»، وكيف تم التلاعب بالبلاغات والتصريحات وتضخيم عناوين بعض الاعترافات الجزئية، كما لوحظ توجيه الرأي العام الأوروبي نحو هدف واحد... وهو المغرب، سواء من خلال إغراق الويب بمقالات مرفقة بصور مسؤولين

مغاربة، رغم أن مضمون المقالات قد لا تربطه أية علاقة له بالمغرب... أو من خلال محاولة نسج خيوط قضايا أخرى كان قد أثارها العميل الجزائري Chris colman منذ سنة 2014.. لكن المخابرات الجزائرية رأت أن الوقت مناسب لإعادة نشر غسيلها القديم لكن انطلاقًا من صفحات لاريبوبليكا ولاسطامبا وإلجورنال وإلفاتو كوتيديانو وغيرها من الجرائد التابعة لنفوذ Agnelli ..

قطر هربت إلى الأمام وقلبت الطاولة على الجميع وهددت بتغيير قواعد اللعبة في الأمن الطاقي العالمي... خاصة في ظل الحرب الأوكرانية/ الروسية وأزمات البترول والغاز الطبيعي... لذلك لم تجرأ جرائد Agnelli أو الصحافة الاستقصائية الديمقراطية الجريئة والقوية والمستقلة.... (طبعا على سبيل السخرية السوداء) بنشر صور أمير قطر، أو الحديث عن الشخصية الجزائرية بالقصر الأميري، أي «بطاهر بوجلال» والذي اعترف أحد أهم المتهمين أي Francesco giorgi بأن الجزائري «بطاهر بوجلال» هو من اقترح على البرلماني الأوروبي السابق panzeri بخلق منظمة

حقوقية fight impunity كمظلة لجميع تحركاتهم في أوروبا، وأنه العقل المدبر للعديد من الملفات خاصة التي لها علاقة بملف حقوق الإنسان... وهنا لا نحتاج للتذكير بالقاعدة القانونية بأن الاعتراف سيد الأدلة...

وشيئًا فشيئا خفت نبرة الحديث عن قطر وحقوق الإنسان فيها وعن «أوراق قطر» وتدخلها في تنظيم الشأن الديني بأوروبا والتقارير الإعلامية والحقوقية وعن تدخلها في شراء الشركات المفلسة والفرق الرياضية والملاعب والموانئ... وغيرها من عناصر التدخل القطري في اقتصاديات الدول الأوروبية...

وأمام هذا التخفيف التكتيكي في حدة الانتقادات ونشر التسريبات والتحقيقات بخصوص قطر وأمراءها ...تصاعدت بالمقابل نبرة الهجوم على المغرب وكل ما يتعلق بمصالح المغرب وأصدقاء المغرب سواء في البرلمان الأوروبي أو مجموعات الضغط.... حيث تفوقت التحقيقات الإعلامية على التحقيقات القضائية... أو لنقل إنها كانت آليتها في صناعة الرأي العام المتخوف من اختراق دولة

المغرب.. التي لا تمتلك لا حقد النظام العسكري الجزائري ولا ثروات سونطراك من الأموال والطاقة...

ومع ذلك استمر الإعلام الإيطالي في ضخ ونشر العديد من «الأخبار الزائفة» وبوتيرة مرتفعة في جسم الرأي العام... حتى تُصبح مساوئ قضية «قطرغيت» الحقوقية والقضائية عبارة عن «كليشيهات» إعلامية تشوه سمعة المغرب لدى الرأي العام الأوروبي ولدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي...

لقد بدى واضحا أن المستهدف الأول من كل هذا الاحتفال الإعلامي المبالغ فيه.. هو ضرب صورة المغرب والتشكيك في كل قانونية كل القرارات والاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي. وخاصة الصيد البحري والفلاحي والصحراء المغربية...

وأمام ضعف حجج الادعاء العام الفيدرالي البلجيكي وإكراهات المساطر وآجالها وأجندة الانتخابات سواء التشريعية بعدد من دول الاتحاد الأوروبي كبولولاندا وباليونان وقبرص... أو انتخابات البرلمان الأوروبي القادم سنة 2024 وما يعني ذلك من استعدادات وحملات... فقد

اضطر القاضي البلجيكي Michel claise إلى التمهيد للجوء التفاوض وهو ما عبر عنه في إحدى الخرجات الإعلامية المبرمجة في بداية يناير وحديثه عن ما يعرف ب négociations de plaidoyer .. وأضاف أن اللجوء إلى التفاوض من أجل التشطيب على القضية أو التسوية مع المتهمين يجب أن يكون في تزامن مع وضع المسدس على رأس المتهمين.. وقد أراد بذلك طمأنة الأطراف المحركة والمستفيدة من الملف والرأي العام وبأنه يتحكم في أوراق اللعبة...

وقبل أن يجف حبر القلم الإلكتروني في الجرائد «الصديقة»... فقد أعْلِن يوم 17 يناير 2023 عن توقيع مذكرة اتفاق بين النيابة العامة البلجيكية وبين Panzeri المتهم الأول في قضية «قطرغيت» حسب مواد الفصل من 1/216 إلى الفصل 8/216 من قانون إجراءات التحقيق الجنائي المتعلقة بالمتهمين «التائبين» في ملف معين...

وبموجب هذا الاتفاق يتعهد المتهم Panzeri بإخبار المحققين والعدالة بكل ما يتعلق بالعمليات المالية والتنظيمات

المالية والشبكات والمستفيدين.. وإخبارهم بالأشخاص المتورطين سواء المعروفين أو غير المعروفين... بالمقابل ستتقلص مدة العفوية الى سنة واحدة سجنا وغرامة مالية تقدر 80 ألف أورو وحجز أملاك بقيمة مليون أورو...

لكن حتى هذا الحدث القضائي والإعلامي لم يخلو من شوائب وملاحظات أهمها...

أولًا: أن مفاجأة إعلان الاتفاق بين القاضي البلجيكي والمتهم Panzeri، لم تكن في توقيع المذكرة في حد ذاتها، بل في توقيت إخراجها وتقديمها الى الرأي العام الأوروبي، إذ ظهرت عناصر العجلة في الدفع بالتوقيع خاصة وأنها المرة الثانية في تاريخ إجراءات التحقيق البلجيكي...

ثانيا: تعهد المتهم Panzeri بمساعدة قضاة التحقيق، يعني أن القاضي Michel claise قد عجز عن إثبات تلك التهم من جهة، وفشل المخابرات البلجيكية في تفكيك عناصر عمليات «قطرغيت» ... وأن كل ما يتوفر عليه القاضي البلجيكي ضد المتهم Panzeri هو مضمون التصنت على المكالمات بكلام يتحمل العديد من الأوجه

وحجز أموال في بيت المتهم... وهنا اقصى ما يمكن اتهامه به هو التملص الضريبي أو عدم التصريح بالمداخيل لدى إدارة الضرائب... وغير ذلك لا شيء...

ثالثًا: تعهد المتهم Panzeri .. لا يجعل منه مجرما، بل « متهمًا تائبا «.. وأن التوبة تنصرف إلى التوصيف والمركز القانوني للمتهم.. بدليل أن مذكرة الاتفاق شملت السجن والغرامة والحجز...

رابعًا: ضرورة التصديق على الاتفاق من هيئة قضائية أعلى.. وهو ما يعني أنه ليس نهائيا إلى أن تتم المصادقة عليه.

خامسا: الاتفاق هو جزء من التحقيقات القضائية وليس نتيجة للتحقيقات القضائية...

سادسًا: حصر قناة تسريب أخبار قضية «قطرغيت» في بلاغات رسمية فقط... وهو ما يفسر تصريح محامي المتهم Panzeri بعد توقيع مذكرة الاتفاق بأن هذه القضية عرفت حجم تسريبات إعلامية غير مسبوقة، وهو ما أثر في مجريات التحقيقات .وأضاف أنه لن يصرح بعد اليوم...

والظاهر أنه كان يطبق فقط مضمون مذكرة الاتفاق ليوم 17 يناير... والتي جعلت من البلاغات الرسمية هي القناة الوحيدة للأخبار والإخبار، ومعلنة عن نهاية زمن الفرقعات الإعلامية الإيطالية أو غيرها..

سابعًا: وهي الملاحظة الأخطر، وتتعلق بغياب اسم «قطرغيت» في العنوان أعلى الصفحة أو ضمن فقرات مضمون مذكرة الاتفاق... وهو تغييب مقصود، حيث يعتبر نهاية حضور قطر في القضية وإعلان مباشر بأن المغرب هو هدف كل التسريبات الإعلامية المستقبلية والتحقيقات القضائية... خاصة وأن القاضي حرص على توقيع مذكرة الاتفاق مع Panzeri واعتباره زعيم الشبكة... رغم أن مساعده وشريكه Francesco giorgi كان قد اعترف منذ أسابيع بتفاصيل مهمة تخص الجزائري بطاهر بوجلال والفلسطيني...

لكن القضاء ومعه وزير العدل ومعهم المخابرات البلجيكية / الجزائرية كانت ترغب في اعتراف «الحوت الكبير» Panzeri لأنه كان رئيس اللجنة البرلمانية

المختلطة الأوروبية المغربية عن الاتحاد الأوروبي... وهو ما يعني إضفاء الشرعية على كل الاتهامات والقرارات الجاهزة ضد المغرب... مادام أن Panzeri قد عرف مسبقا مصيره (الاتفاق) ويفاوض من أجل شروط محاكمة أفضل لعائلته...

لقد شكل توقيع مذكرة الاتفاق، وكذا الإعلان عنها بقوة ملفتة عبر «ماكينة» إعلام إيطالية وبلجيكية وأوروبية تنتمي إلى فصيلة الصحافة الاستقصائية... لقد شكل مخرجا قانونيا لكل المحققين وأفراد المخابرات البلجيكية... حيث تناسلت بعده مباشرة العديد من الأحداث والقرارات، أهمها يوم 18 يناير بإعادة انتخاب نائب رئيس البرلمان الأوروبي لتعويض المتهمة Eva kaili المودعة بالسجن.. وقد فاز اليساري Marc Angel وهو ما شكل نتيجة صامدة لليمين و اليمين المتطرف، حيث كان يُعْتقد أن ذات المنصب سيعود لعضو خارج مجموعة اليسار الديمقراطي...لكن العكس هو الذي حصل حيث فوز اللوكسومبورغي اليساري Angel بالمنصب تضمن رسائل سياسية من ضمنها الرغبة في تفويت الفرصة لعزل اليسار،

وأن ما وقع هو انزلاق فردي يتحمل مسؤوليته المتورطين في قضية «قطرغيت» دون غيرهم، وليس مجموع اليسار الديمقراطي ومعه فكر وأخلاق اليسار...

وفي مساء نفس اليوم أي 18 يناير سيعلن عن اعتقال Monica Rossana Bellini بمدينة ميلانو وهي محاسبة عائلة المتهم Panzeri بنفس الاتهامات وكانت قد رافقت المتهم Panzeri في رحلة الدوحة أثناء مجريات مونديال قطر... وباعتبارها على دراية كبيرة بالعمليات المالية لشبكة Panzeri وFrancesco وSilvia ابنة Panzeri ...

أما الحدث الآخر الأكثر أهمية، فيتعلق بتنظيم جلسة علنية بالبرلمان الأوروبي بستراسبورغ من أجل دراسة حقوق الصحافة بالمغرب؛ حالة عمر الراضي و ذلك يوم 19 يناير... وهي جلسة غير مسبوقة في تاريخ علاقات الاتحاد الأوروبي بالمغرب، حيث جاءت كإحدى تداعيات «قطرغيت»، الهدف منها هو محاولة اعتبار المغرب "كجهنم» الصحافيين وتهديدا لحرية الرأي.. في حين أن الصحافي المغربي هو متابع في قضايا جنائية عادية تتعلق بجرائم الاغتصاب وقد

استهلكت كل مراحل التقاضي في اطار المحاكمة العادلة... لكن ما يجمع المغربي «عمر الراضي» مع أعضاء المجموعة البرلمانية هو أن أحد أعضاءها مثلا وهو البرلماني الأوروبي الروماني Vlad Gheorghe أو الإسباني Canas Jordi هما عضوان في لجنة قضية «بيغاسوس» التي تتهم المغرب بعمليات تجسس، والتي فجرتها مجموعة Mediapart الاستقصائية، والتي يُعتبر المواطن المغربي «عمر الراضي» أحد أعضاءها وأحد ممثليها بالمغرب إلى جانب المواطن الآخر «المعطي منجيب»...

وبالتالي نعتبر مناقشة حقوق الصحافة بالمغرب من طرف البرلمان الأوروبي في هذا التوقيت بالذات ونصرة لصحافي معين بالذات «عمر الراضي»، هو من جهة تدخل في استقلال السلطة القضائية المغربية وحلقة جديدة في مهاجمة المغرب وتشويه صورته بالخارج...لذلك فإننا ننتظر إن خطة الهجوم تتضمن الإقحام التكتيكي لكل من الصحافي سليمان الريسوني وتوفيق بوعشرين.. ومناصرة كل من ينتمي الى فصيلة الصحافة الاستقصائية.. ليس

حبا في زملاء المهنة.. ولكن لأنها واجهة حديثة للهجوم وتشويه الصورة... هذا مع العلم أن نفس الملف تطرق له البرلمان الأوروبي بخصوص الجزائر في مناسبتين 2019 و 2021... والتي اعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة النظام العسكري الجزائري....

إضفاء المزيد من الشرعية على تورط المغرب في عمليات الفساد والرشوة... للتأثير على مجريات التصويت على القرارات الخاصة بالعلاقات المغربية /الأوروبية... يعني توريط أحد مسؤولي الصف الأول في هرم رئاسة البرلمان الأوروبي... وهذا ما يفسر كل مظاهر التعسف والخروقات الشكلية والقانونية والحقوقية في موضوع نائبة رئيسة البرلمان الأوروبي اليونانية Eva kaili والمودعة بالسجن منذ تاريخ 9 دجنبر 2022.. هذا رغم اعتراف رفيقها وأبو ابنتها ذات 22 شهرا.. بأنه هو صاحب الأموال المحجوزة ببيت Eva kaili وأنه هو من كان يتكلف بتدبير وتوزيع الأموال...

ورغم ذلك كانت أوامر قاضي التحقيق وكاتب القصص البوليسية Michel claise تختزل التعسف وابتزاز

المتهمة Eva بإبعاد رضيعتها عنها مدة طويلة في ضرب سافر لحقوق الطفل والأم وأيضا الحقوق التي تضمنها كل مساطر التحقيق الكونية الخاصة بعلاقة الأم مع طفلها...

اكثر من هذا، ففي الوقت الذي وقع المتهم Panzeri مذكرة مساعدة القضاء والعدالة... فقد خرج دفاع المتهمة Eva kaili يوم 19 يناير 2023 بتصريحات منددة بقرارات القاضي البلجيكي Michel claise بخصوص الوضع المهين الذي تعيشه المتهمة Eva فس سجون بروكسيل وبأوامر القاضي/ القاص... وضع شبهه محامو Eva kaili بانه يشبه العصور الوسطى، إذ تم وضعها في زنزانة باردة تنعدم فيها الإنارة حتى بالليل مع استحالة الاستحمام... كل هذا من أجل إبقاء المسدس على رأسها (كما صرح القاضي «ميشيل كليز» سابقا) ودفعها لتوقيع مذكرة اتفاق آخري مع النيابة العامة البلجيكية... تحقيقا لأحد أهم عناصر توريط البرلمان الأوروبي في قضية «قطرغيت» والتمهيد باتهام كل القرارات المتعلقة بالمغرب بشبهة الفساد والتأثير على تصويت المشرعين الأوروبيين...

وهـذا بالفعل مـا فعلته إحـدى الجمعيات المحسوبة على انفصاليي البوليساريو.. عبر التصريح لإحدى الجرائد الأوروبية التي تربطها علاقات إشهار مع سونطراك... بإثارة خسارة الانفصالية «سلطانة خيا» لجائزة ساخروف لحقوق الإنسان... واتهام المغرب في عدم التصويت لصالحها...

فإدانة المتهمة Eva kaili هو أحد عناصر قيام القضية برمتها، إذ براءتها ستتسف كل جهود القاضي البلجيكي ووزير العدل والمخابرات البلجيكية والجزائرية في حملات التشويه والتشكيك الممنهج ضد المغرب.. لذلك فالهدف من حملة التعذيب النفسي والتضييق الممنهج عليها هو دفعها للاعتراف تحت الإكراه أو عقد اتفاق مشابه للمتهم Panzeri وبذلك تتحقق عناصر الهجوم على الديمقراطية الأوروبية وعلى البرلمان الأوروبي... كما تتحقق عناصر الهجوم على المغرب وعلى مقدساته الوطنية والترابية...

فهرس المحتويات

المغرب، وماكينة الوحل الإعلامي والسياسي الأوروبي... مكاشفة لابد منها... 5

البرلمان الأوروبي بين مطرقة «اللوبيات» وسؤال مدونة الأخلاقيات...! 9

إمبراطورية Agnelli الإيطالية.. المقامر في لعبة الجزائرغيت... Algerigate 21

1. بروكسيل الشجرة التي تخفي غابة... Belgigate 31

2. بروكسيل الشجرة التي تخفي غابة... Belgegate

الاعتراف سيد الأدلة... ! 39

1 - رقعة الزيت... ومتلازمة «بانزيري»... 49

2 - رقعة الزيت... الجزائر وزعزعة ثقة المشرعين الأوروبيين... 61

عُملاء بأسماء مستعارة وإعلام اليمين الأوروبي.. في مستنقع المخابرات الجزائرية.. 71
القاضي الهيتشكوكي ووزير العدل البلجيكييْن وطواحين الهواء في بروكسيل 79
البرلمان الأوروبي تحت الهجوم... الدولة المغربية تحت الهجوم... 99

هـــذا الكـــتاب

لقد أشركت إحدى الخطابات الملكية السامية «القوى الحية» في عمليات التمنية والدفاع عن المكتسبات الوطنية المختلفة وكذا الوحدة الترابية والوطنية، وهو التكليف / التشريف الذي يجعل من كل ضمير وطني حي ومن كل صانعي الرأي العام.. جنديا في كتيبة الدفاع عن مقدسات الوطن، سواء بالخارج أو الداخل.. كما يجعل منه «كشافا ضوئيا» ينير طريق الحقيقة من جهة، ويكشف زيف «روايات» أعداء الوحدة الوطنية والترابية الملغومة بالمغالطات، والتحايل على الحقائق، ودموع التماسيح من جهة ثانية... والرفع من درجة اليقظة من جهة ثالثة...

خاصة أمام تكالب العديد من الجهات من أجل نسف المجهودات المغربية في موضوع صحرائه المغربية، أو تشويه صورته بالخارج، أو من أجل عرقلة المسلسل الديمقراطي والتنمية البشرية...

ISBN : 978-9920-9538-4-9